



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية مؤسسة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في مالية المؤسسة

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار

الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة لشركة الأنابيب ALFA PIPE

تحت إشراف الأستاذ:

- د . يوسف شرع

إعداد الطالب:

- زهواني مصطفى

الموسم الجامعي:

2018/2017



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
فرع مالية مؤسسة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في مالية المؤسسة

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار
الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة لشركة الأنابيب ALFA PIPE

تحت إشراف الأستاذ:
- د . يوسف شرع

إعداد الطالب:
- زهواني مصطفى

الموسم الجامعي:
2018/2017

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا أبي وأمي الأعزاء،
وكيف أنصفهما القول واو فيهما الحق

أنت يا أبي أدبتني وعلمتني وغمرتني بفضلك وعطفك وحنانك وأوقدت لي شمعة الأمل
وأوصيتني أن أكون طالبا مخلصا للعلم آخذ منه واحرص عليه وأضيق إليه
وأنت يا أمي يا من أكرمك الله وجعل الجنة تحت أقدامك غمرتني بفضلك

وعطفك ولم تبخلي علي بحنانك وسامحتني عند ما أخطأت وعفوت لي عندما نسيت
أني ارفع إليكما كتابي هذا لعل فيه رد لبعض الجميل

إلى كل إخوتي و أخواتي

إلى أصدقائي :

إلى كافة الأهل والأقارب صغيرا وكبيرا وكل من أحبني وأحبيته وساعدني

في إنجاز هذا العمل ولم يبخل علي بشيء ولو كانت ابتسامة

مصطفى

شكر و تقدير :

أولا و قبل كل شيء الشكر لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ومنها توفيقه لي في إتمام هذا العمل.

ثم أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المشرف الذي ما بخل علي بنصائحه وتوجيهاته، ثم أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء اللجنة المناقشة على اقتراحاتهم وتوجيهاتهم والتي سأخذ بها إن شاء الله.

كما أتقدم بالشكر لكل من أسهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد. كما يطيب لي أن أشكر كل من مد لي يد المساعدة أو كانت له أية مشاركة في إخراج هذا البحث.

شكرا

ملخص اللغة العربية

تهدف الدراسة إلى دور التحليل المالي في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة ALFA PIPE من خلال إشكالية البحث المتمثلة في ماهو دور التحليل المالي من خلال النسب والمؤشرات المالية في اتخاذ قرارات الاستثمارية الصائبة؟ ومن خلال هذا البحث حاولنا إبراز أساسيات التحليل المالي و أهدافه ، والتعريف باتخاذ القرار الاستثمار و كيفية تطبيق بعض المؤشرات والنسب المالية في دراسة تطبيقية لمؤسسة أنابيب وقد لخصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لتحليل المالي أهمية كبيرة كونه أداة لاتخاذ القرارات الاستثمار في مؤسسة الاقتصادية.

-يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار التي يحتاج إليها المسير المالي للوصول أهدافه.

- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج.

- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها و نقاط القوة لتعزيزها.

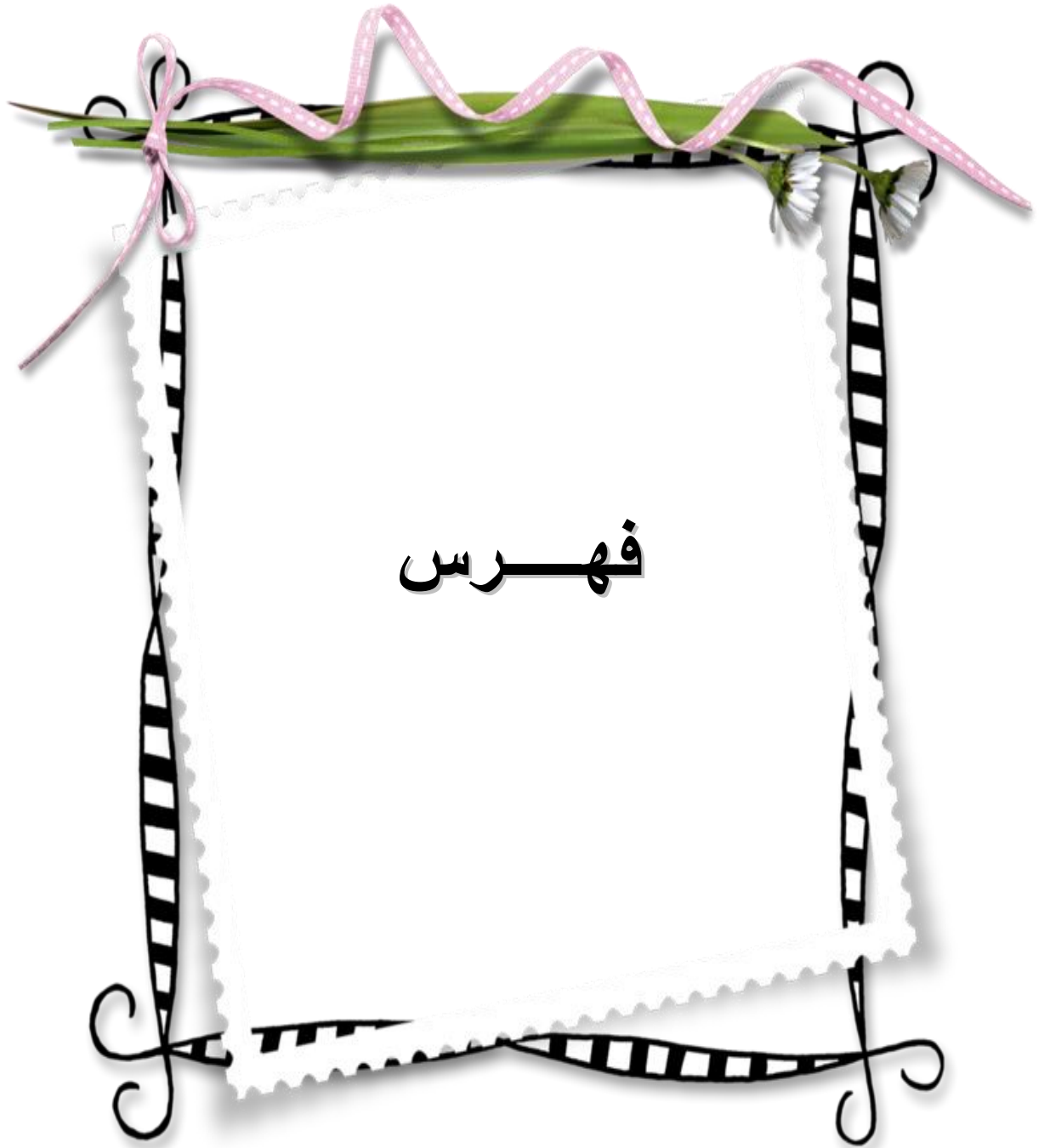
الكلمات المفتاحية : معلومات المالية ، تحليل المالي ، قرار الاستثمار ، مؤشرات ونسب التوازن المالي.

Résumé:

L'objectif de cette étude c'est le rôle de l'analyse financière dans la prise de décision d'investissement dans les entreprises économiques, « étude de terrain - Ghardaïa - à travers la problématique de la recherche, **quel est le rôle de l'analyse financière dans la prise décision d'investissement?** » dans cette étude nous avons essayé de mettre en évidence les bases de l'analyse financière et ses objectifs, qu'est-ce que la décision d'investissement veut dire ? Comment appliquer certains indicateurs et pourcentages financiers a travers une étude pratique à la SNS, cette étude a abouti aux résultats suivantes :

- L'analyse financière a une grande importance car elle est un outil pour prendre des décisions d'investissement dans une entreprise économique.
- L'analyse financière est une source d'informations quantitatives et qualitatives pour les décideurs afin d'atteindre leurs objectifs.
- le choix des critères convenable parmi les critères de l'analyse financière pour mesurer les résultats.
- L'analyse financière permet d'identifier les faiblesses à éviter et les forces pour les renforcer.

Mots clés: information financière, analyse financière, prise de décision d'investissement, indicateurs et pourcentage d'équilibre financier.



فہرس

20	المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ قرار الاستثمار
21	1- دور النسب المالية في اتخاذ القرار
21	2- استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار
21	3- استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات
21	4- استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام
22	5- دور التحليل الاستغلال في اتخاذ القرار
22	6- الدراسة التطبيقية لاتخاذ القرارات
24	المطلب الثالث: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار
24	1- دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار
26	2- مراحل تقييمها
26	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: الدراسة المحلية
27	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
28	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات سابقة
29	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحزونية	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحزونية ALFA PIPE
31	المطلب الأول: النشأة التاريخية للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب
34	المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية وأهداف الاستراتيجية
35	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي
40	المبحث الثاني: استخدام بعض النسب ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمار
40	المطلب الأول: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية
40	1- عرض وتحليل الميزانية المختصرة لسنوات الثلاثة
43	المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية
47	المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج
50	خلاصة الفصل الثاني

51	6- خاتمة
53	7- المراجع
55	8- الملاحق



قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
40	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنوات (2015-2016-2017)	1
40	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنوات (2015-2016-2017)	2
41	أنواع رأس المال العامل لسنوات (2015-2016-2017)	3
42	حساب احتياج في رأس المال العامل (2015-2016-2017)	4
42	الخزينة الصافية (2015-2016-2017)	5
43	حساب نسب الهيكل المالي للمؤسسة (2015-2016-2017)	6
44	حساب نسبة السيولة للمؤسسة (2015-2016-2017)	7
45	حساب نسب النشاط للمؤسسة (2015-2016-2017)	8
46	حساب المر دودية المالية للمؤسسة (2015-2016-2017)	9
46	حساب المر دودية الاقتصادية للمؤسسة (2015-2016-2017)	10
46	حساب الرافعة المالية للمؤسسة (2015-2016-2017)	11
47	حساب التغير في القيمة المضافة (2015-2016-2017)	12
47	حساب نسبة القيمة المضافة في رقم الأعمال (2015-2016-2017)	13
48	حساب نسبة المستخدمين في القيمة المضافة (2015-2016-2017)	14
48	حساب نسبة الاهتلاكات على القيمة المضافة (2015-2016-2017)	15
48	حساب تغير في إجمالي فائض الاستغلال (2015-2016-2017)	16
49	حساب نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال	17
49	حساب التغير في نتيجة الاستغلال	18



قائمة
الأشكال

قائمة الأشكال

العنوان	رقم
مراحل تقييم المقترح الاستثماري	1
المخطط اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس	2
الهيكل التنظيمي لمؤسسة أنابيب	3



قائمة
الملاحق

قائمة الملاحق

العنوان	رقم الملحق
الميزانية المالية، جانب الأصول لسنة 2015	1
الميزانية المالية، جانب الخصوم لسنة 2015	2
جدول حسابات النتائج لسنة 2015	3
الميزانية المالية، جانب الأصول لسنة 2016	4
الميزانية المالية، جانب الخصوم لسنة 2016	5
جدول حسابات النتائج لسنة 2016	6
الميزانية المالية، جانب الأصول لسنة 2017	7
الميزانية المالية، جانب الخصوم لسنة 2017	8
جدول حسابات النتائج لسنة 2017	9



قائمة الرموز
والاختصارات

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار	المعنى
FRNG	رأس المال العامل الصافي
BFR	احتياجات رأس المال
TN	الخبزفة الصافية
RF	المردودية المالية
RE	المردودية الإقتصادفة
EBE	اجمالي فائض الاستغلال
SNS	ال شركة الوطنية للحدفة والصلب



المقدمة

المقدمة:

ظهر التحليل المالي إثر ظهور الكساد الكبير الذي سادة في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهم الظواهر في هذه المرحلة انتشار الغش والخداع في المؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى ضرورة نشر المعلومات المالية في إطار التحليل العلمي الهادف لتقييم الأداء الفعلي للشركات وذلك للتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي والتفكير في وضع خطط ودراسات لذلك ولإيجاد أرقام معبرة عن الوضعية المالية للمؤسسات لابد من الخضوع إلى التحليل كالتدقيق في المؤشرات والنسب بهدف دراسة أسباب نجاحها وفشلها.

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في الاستثمارات في الوقت الذي تزايدت فيه المنافسة حيث أن هذه القرارات لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار ، اعتمادا على الخبرة الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إلا بعد تحليل رقمي للقوائم المالية حتى يتسنى تحديد مواطن الضعف والقوة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

إشكالية البحث:

ومن خلال هذا الواقع الحاصل لدى المؤسسة الاقتصادية تجلت الإشكالية الرئيسية للدراسة والمتمثلة في :
ما هو دور التحليل المالي من خلال النسب والمؤشرات المالية من اتخاذ قرارات الاستثمارية الصائبة ؟
وللإجابة على هذا السؤال يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي القرارات الاستثمارية ؟
- ما هي أنواع القرارات الاستثمارية اللازمة لاتخاذ قرارات استثمارية صحيحة ودقيقة ؟
- كيف يمكن اتخاذ قرارات استثمارية تعظم أرباح المؤسسة وتجنبها المخاطر المالية ؟

فرضيات البحث:

- القرارات الاستثمارية هي عملية إتخاذ أحد البدائل الاستثمارية المتوفرة للمؤسسة بهدف تعظيم الفوائد وتدنئة المخاطرة .
- هناك عدة قرارات استثمارية تتخذها المؤسسة من أجل اتخاذ وضعية مالية جيدة منها قرار الشراء، قرار البيع وقرار عدم التداول....
- يمكن إتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة من خلال تحليل المؤشرات والنسب المالية اللازمة تحليلا جدا.

أهداف الدراسة:

- محاولة إظهار دور التحليل المالي في اتخاذ قرار الاستثمار .
- التعرف على أدوات المستعملة في اتخاذ القرارات استثمارية.
- التعرف على كيفية إجراء التحليل لقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

- السعي إلى تطوير معارفنا الخاصة بهذا الموضوع.
- التعرف على أهمية التحليل المالي ودوره في اتخاذ قرار الاستثمار .
- تبيان النسب والمؤشرات التي يمكن استخدامها في التحليل المالي للمؤسسة وتحقيق أهدافه في قرارات الاستثمار.

حدود ومجال الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: تم دراسة حالة الشركة الوطنية للأنابيب الحلزونية.
- الحدود الزمنية: تم اختيار أحدث الميزانيات للفترة الممتدة ما بين السنوات 2017/2016/2015.

أسباب اختيار الموضوع:

- هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع ومن أهمها:
- التخصص في هذا الميدان وعلاقته بموضوع البحث.
- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.
- الرغبة الذاتية .

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض وتحليل جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف مفاهيم التحليل المالي وكيفية استخدام النسب والمؤشرات المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمار وكذلك قمت باستخلاص النتائج من خلال الدراسة الميدانية بمؤسسة صناعة الأنابيب بولاية غرداية .

صعوبات الدراسة:

- نشير إلى أنه من خلال معالجتنا لهذا الموضوع قد صادفني بعض الصعوبات، نذكر منها ما يلي:
- اتساع موضوع التحليل المالي .
- الموضوع متناول ولا يوجد إضافة .

هيكل البحث :

من أجل دراسة هذا الموضوع قمت بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث يحتوي الفصل النظري على التحليل المالي ودوره في اتخاذ قرارات الاستثمار وذلك من خلال ثلاثة مباحث كالتالي :

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي وأدواته.

المبحث الثاني: إتخاذ القرارات الاستثمارية ومؤشراته.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني خصص للدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة صناعة الأنايبب لولاية غرداية من خلال استعمال بعض المؤشرات والنسب المالية في اتخاذ قرار الاستثمار والخروج بالنتائج والتوصيات وذلك من خلال مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة أنابيب الحلزونية .

المبحث الثاني: استخدام بعض النسب ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.



الفصل

الأول: أدبيات
النظرية للدراسة

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو وظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين، بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. لذلك ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، سنكشف الضوء في المبحث الأول على ماهية التحليل المالي وأدواته من خلال إعطاء تعريف للتحليل المالي و توضيحه مع إبراز الأدوات و التي يمر بها، أما في المبحث الثاني فسنعرض فيه مفهوم اتخاذ القرار الاستثماري ومؤشراته أما المبحث الثالث فسنعرض فيه الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي وأدواته

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص للحالة للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل وطرق تهدف مجملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة .

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي و أنواعه وخصائصه

سأقوم في هذا المطلب بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على التعريف التي يتميز بها إضافة إلى أنواعه وخصائصه .

1- تعريف التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب مع عملية اتخاذ القرار، وتتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية:

- التركيب المالي للمؤسسة (Financial structure) المتمثل في أصول مؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول.

- دورتها التشغيلية (Operating Cycle) المتمثلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة)، وبيعها وتحصيل ثمنها.

- الاتجاهات (TRENDS) التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى عدة سنوات.

- المرونة (FLEXIBILITY) التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير متوقعة كالانحراف في المبيعات والانحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة مما تقدم نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال القراءة الواعية لقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.¹

والتحليل المالي البسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة و الاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل و إدارتها وقدرات هذه الإدارة. ومن هذا المنطلق ننظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية

¹ - مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة 2010م - 1431هـ ص 232-233.

على أسس محددة. ويؤيد هذا المنطق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان
قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة.¹

2- أنواع التحليل المالي: هناك عدة أنواع نذكر منها مايلي :

أ- التحليل الداخلي و الخارجي:

للتحليل المالي أنواع مختلفة يشترطها موضوع البحث واستنتاج التي ينفذها المحلل وحجم المشكلة التي يدرسها
والوقت الذي تستغرقه العملية التحليلية .

- فالتحليل الذي يستند على دراسة البيانات والمعلومات اقتصادية اجتماعية لوحدة معينة يسمى بالتحليل
الداخلي، وبمعنى آخر دراسة أنشطة اقتصادية لمشروع منفرد دون المقارنة مع المنشآت اقتصادية أخرى التي
يرتبط بها المشروع.

- إن هذا النوع من التحليل يبقى قاصرا دون مقارنته مع المشاريع والمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تشابهها
في طبيعة العمل أو النشاط.

فإذا تمت مثل هذه المقارنة، ففي هذه الحالة يكون التحليل خارجيا، ولتوضيح هذه الفكرة الأخيرة الواردة
ذكرها، نفترض أن إحدى المنشآت تمارس عملا تجاريا في إحدى المدن، ومنشأة ثانية تمارس نفس العمل وفي
نفس المدينة، فإذا قامت إحدى المنشأتين بعملية تحليلية لنشاطها دون أن تقارنه مع المنشأة الثانية فيكون
التحليل داخليا، أما إذا تمت المقارنة فيكون التحليل خارجيا.²

ب- بعد فترة التحليل المالي:

يمكن تصنيف التحليل المالي طبقا للطريقة المستعملة في مقارنة المعلومات المستعملة في عملية التحليل
المالي كما يلي:

- التحليل العامودي:

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم مالية والجانب
الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين، وتزيد الاستفادة من هذا التحليل تحويل علاقات
إلى علاقات نسبية، أي إيجاد أهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية،
ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه.

- التحليل الأفقي:

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية تحت الاعتبار،
وملاحظة مقدار التغيير في الزيادة أو النقص على كل منها مع مرور الزمن. ويتصف هذا النوع من التحليل
بالديناميكية، لأنه يبين التغيرات التي تمت مع الزمن. بعكس التحليل العامودي الذي يقتصر على الفترة
الزمنية واحدة.

1- مفلح محمد عقل، مرجع سابق ص 232-233 .

2- أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، ط4، عمان 1998، ص 11 زيدان رمضان.

ويمكن استعمال هذا الأسلوب من التحليل لمقارنة الأرقام المجردة الخاصة بفترة معينة بمثيلاتها من الفترات السابقة، كما يمكن استعماله لمقارنة النسب التي يحصل عليها المحلل نتيجة التحليل بالنسب، وفي ذلك مساعدة له للتعرف على الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة المالي نتيجة للسياسات المتبعة فيها.¹ ويساعد هذا التحليل على ما يلي:

* اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن.

* تقديم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.

* تقييم الوضع المستقبلي.

* الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة.

ج- الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

- تحليل مالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في أجل القصير وغالبا ما يكون هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في أجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق إيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة أولى الدائنون والبنوك.

- تحليل مالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام وأصول الثابتة، والربحية في أجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل أجل.²

بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، مدى انتظامها في توزيع أرباح، وحجم التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في أسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في هيكل التمويل والاستخدامات.

مما يعني الجمع بين التحليل قصير أجل (عند الدراسة مصادر التمويل قصير أجل ومجالات استخدامها) و بين

التحليل طويل أجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة أجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخدامها.³

هناك بعض المحللين يستخدم نوعين من التحليل المالي:

1- مفلح محمد عقل مرجع سابق ص 305.

2- خلدون إبراهيم شريفات، إدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، 2011، ص 119.

3- خلدون إبراهيم مرجع سابق ص 120.

- تحليل اتجاهات:

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل اتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية ، وذلك للتعرف على مقدار و اتجاه في التغيير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مقدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ويتخذ تحليل اتجاهات شكل التحليلي المالي أفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة أساس.

- التحليل المالي للنسب :

يعتبر هذا أسلوب مرادف للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة أرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، يمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة إجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب وهو بند أصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسب مئوية ، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة أصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية نفسها.

3- خصائص التحليل المالي:¹

تتمثل خصائص التحليل المالي في:

- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس اتخاذ القرارات.
- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات إدارية وليس فقط النشاط المالي.
- هو نشاط مستمر في المؤسسة .
- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى ميزانية وقوائم الدخل.

المطلب الثاني: مجالات وأهداف وأهمية التحليل المالي:

من خلال هذا المطلب سأحاول التطرق إلى مجالات و أهداف وأهمية التحليل المالي من خلال مايلي:

1- مجالات التحليل المالي : يستعمل التحليل المالي في مجالات التالية :²

1- مفلح عقل، مقدمة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر عمان 2000، ص 79.

2 - الزغبيني (هيثم محمد)، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص 167 .

أ- التخطيط المالي :

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية .

ب- تحليل تقييم الأداء :

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، و توازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس أو في مجالات أخرى . ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين .

ت- التحليل الائتماني :

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

ث- التحليل الاستثماري :

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض . ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات¹.

ج- تحليل بعض الحالات الخاصة :

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية و الانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل

¹- الزغبى (هيثم محمد)، مرجع سابق ص 167 .

لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة .

2- أهداف التحليل المالي:

إضافة إلى الهدف الرئيسي المتمثل في تعظيم قيمة المنظمة وتحقيق مصالح أفراد المعنية بنشاطها (الإدارة، الملاك، العاملين، المجتمع) فإن التحليل مالي يهدف إلى:¹

- التعرف على المركز مالي للمنظمة.
- تحديد المركز لائتماني .
- تعظيم القيمة الاستثمارية.
- اختبار مدى كفاءة وفعالية العمليات المختلفة.
- تحديد مدى الصلاحية السياسات المالية المتبعة.
- تحديد مدى كفاءة إدارة المنظمة.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.²
- التنبؤ باحتمالات الفشل .
- يعتبر مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار .

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي ، يجب التعامل معها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر لتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية من الجانب، ومن جانب آخر أن بعض القوائم المالية قد تخضع للاجتهد والتقدير الشخصي الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل في الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل.

3- أهمية التحليل المالي

لا شك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة ، حيث أن توسع المنظمات وتباعدها مراكز وفروع المنشآت الجغرافية، بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور الحيل و أدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي ، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي³:

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة فيما إذا استخدمت بفعالية في المنشآت.

1- الأساليب الحديث للتحليل المالي و إعداد الموازنات لأغراض التخطيط و رقابة، ص 11.

2- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (الاتجاهات المعاصرة)، 2008، ص 19

3- أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ،مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع 2010 عمان ص 49.

- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية فيما يخص قرارات الاندماج والتحديث والتجديد.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي:

ينقسم هذا المطلب إلى فرعين هما التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية و التحليل المالي بواسطة النسب المالية .

1- التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية أو المؤشرات المالية:

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والتمثلة في:

أ- تعريف رأس المال العامل:

يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:¹

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة .
- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل .

2- رأس المال العامل أصناف :

- رأس المال الخاص: وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{أصول ثابتة}$$

- رأس المال العامل الإجمالي: ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، وتتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}.$$

- رأس المال العامل الخارجي: وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل}.$$

- احتياجات رأس المال العامل الدائم:

احتياجات رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتا ومدینوها بالديون قصيرة أجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير احتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشياً مع تغير نشاط المؤسسة¹.

احتياجات رأس المال العامل الدائم = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية)
- الخزينة:

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فوراً بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة وتأخذ الخزينة وضعيتين هما²:
الخزينة = القيم جاهزة - تسبيقات بنكية .
الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل الدائم.

2- التحليل مالي بواسطة النسب المالية

أ- تعريف النسب المالية

توجد عدة تعريفات للنسب المالية والتي نذكر منها:

- هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال، وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منها معاً³.
- النسبة هي العلاقة بين مقدارين يمكن التعبير عنها في شكل نسبة مئوية أو كسر أو على شكل معامل وهذا الأخيرة قد يكون بالأشهر أو بالأسابيع أو بالدنانير⁴.
- ب- نسب السيولة:

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقدية وتستخدم هذه الأخيرة في سداد التزاماتها .

1- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر 2001، ص148 .

2- إسماعيل عرجاجي: اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر 2001، ص148.

3- علي فضالة أبو الفتوح: التحليل المالي وإدارة الأموال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص51.

4- Pierre CONSON opicit, P185.

ت- نسبة السيولة العامة: تعتبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

ث- نسبة السيولة السريعة: تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{(الأصول المتداولة - المخزونات)} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

3- نسبة السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينيها.

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

نسب النشاط: تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم أعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي:

أ- معدل دوران إجمالي الأصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل ومتابعة تطوره من الإجابة على سؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولاً قياساً بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلاً بالمبيعات.

يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

1- عاطف وليد، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 88.

ب- معدل دوران الأصول الثابت:

من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات.

يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياساً بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل.¹

ت- معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لان انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعفاً في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصادياً، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة.²

4- متوسط فترة التحصيل: **Average Collection period**

ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الحسابات المدينة}$$

1- محمد محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم أداء والتنبؤ بالفشل، عمان، مؤسسة الوراق، 2004، ص104

2- عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص119-120

المتداولة وتقيس هذه النسبة متوسط الفترة الزمنية التي تنتظرها الشركة من وقت عملية البيع بالأجل إلى حين تحصيل ثمن البضاعة نقداً. وكلما كانت الفترة أقصر كلما كانت الدرجة السيولة في الذمم المدينة لآبد من مقارنة هذه النسبة مع فترة الائتمان التي تمنحها الشركة للعملاء. فزيادة متوسط فترة التحصيل عن فترة الائتمان التي تمنحها الشركة للعملاء بشكل ملحوظ قد يكون مؤشراً على وجود مشكلة في تحصيل الذمم المدينة، أو بسبب مشاكل خارجية مرتبطة بالعملاء، أو بسبب وجود كساد عام، أو بسبب تدني الطلب على سلعة معينة¹.

متوسط فترة السداد: Average Number of Days PAYABLE Outstanding
وتقاس هذه النسبة كما يلي:

$$\text{متوسط فترة السداد} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات الدائنة}}$$

الدائنة ويعبر الوقت الذي يمر بين فترة السداد وفترة التحصيل مهم جداً للشركة، خاصة للشركات ذات المخزون المرتفع، وذلك من أجل مقابلة موارد الشركة مع استخدامات هذه الموارد.²

5- نسبة التمويل الهيكلي:

تقوم المؤسسة بواسطة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، ومن أهم هذه النسب ما يلي:³

أ- نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالباً، وهذا ما يدل على أن جزءاً من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

1- د. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، كلية إدارة الأعمال، قسم التمويل، الجامعة الأردنية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 1431 هـ، 2010 م، ص 72.

2- د. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره ص 73.

3- براهيم سليمان و دويدي إبراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم التجارية أكلي محمد أو حاج البويرة، 2014/2015، ص 55.

ب- نسبة الاستقلالية المالية: تعبر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

ت- نسبة التمويل الذاتي:

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة، وبالتالي تساعد في تحديد حجم القروض طويلة الجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

6- نسبة المردودية :

أ- نسبة مردودية الأموال الخاصة :

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة . المتداولة في بورصة الأسهم والسندات تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الربح الصافي/الأموال الخاصة}}{100 \times}$$

ب- نسبة مردودية النشاط :

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللا، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح ، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية .

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي/رقم الأعمال}}{100 \times}$$

1- مبارك لسوس، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 51 .

7- المردودية المالية:

تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية.

و يمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية¹:

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

8- المردودية الاقتصادية Re: والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتجاتها في

السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو اهتلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية و التجارية للمؤسسة .

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال} / (\text{الديون} + \text{الأموال الخاصة})$$

9- الرافعة المالية: يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الاستدانة على

مردودية الأموال الخاصة ، ومنه يمكن أن تكون الاستدانة ذات أثر ايجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \text{المردودية المالية} - \text{المردودية الاقتصادية}$$

1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، إدارة المالية دار وائل للنشر وتوزيع عمان، 2011، ص 281 ص

المبحث الثاني: اتخاذ قرار الاستثمار و مؤشراتته

إن عملية اتخاذ القرار تستخدم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة.

المطلب الأول: تعريف وأنواع ومبادئ اتخاذ القرار الاستثماري

ومن هذا المبدأ أردنا أن نوضح ذلك في هذا المدخل من خلال تناول تعريف عملية اتخاذ القرار وتبيين أنواعها ومبادئها .

1- تعريف عملية اتخاذ قرار:

لا يوجد مفهوم عام موحد يتفق عليه جميع الكتاب في تعريف عملية اتخاذ القرار، بل توجد عدة مفاهيم وإن اختلفت، إلا أنها تشترك في بعض العناصر الأساسية الخاصة بعملية اتخاذ القرار، فقد حاول "عبد الحي مرعي" إعطاء مفهوم يصف من خلاله القرار بأنه: "عملية تقوم على الاختيار بين بدائل مختلفة تتعلق بالمستقبل الذي يتسم بحالة عدم التأكد وجانباً من المخاطرة¹.

في حين أورد بعض الباحثين مفهوماً آخر من خلال توضيح أن القرار هو: "جملة من الأفعال التي يتم اختيارها من بين عدد البدائل المتاحة، والتي تصدر في شكل أوامر وتعليمات وسياسات تغير وتعديل ما هو موجود"².

- ويضيف "G.ALLISON" أن: "عملية اتخاذ القرارات ما هي إلا ثمرة لعمليات مختلفة، وتعد عملية عقلانية يملك فيها المقرر كل المعلومات التي يحتاجها والضرورية لاتخاذ قرار معين يرجى منه نتائج جيدة، أما تعتبر عملية تنظيمية يكون فيها القرار النتيجة الموضوعية المتوصل إليها من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات الموضوعية مسبقاً، وعملية سياسية يستخلص فيها القرار من خلال المفاوضات بين مختلف الأعضاء"³.

- "أما أن هناك من يقول أن": القرار يتمثل في الاختيار بين بدائل وذلك لتحقيق هدف معين، والقرار ما هو إلا عملية تنبؤ، فهو محاولة للربط بين الماضي والمستقبل، ويقود القرار إلى تصرف أو رد فعل معين يؤدي إلى تحقيق ناتج محدد، وبناء على هذه النتائج ومقارنتها ببعض يتم اختيار البديل الأفضل⁴. من جملة المفاهيم السابقة نستخلص أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية تهدف إلى اختيار بديل من بين مجموعة البدائل المتاحة لأفضليته في تحقيق الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار بأعلى كفاءة وأقل جهد وأدنى تكلفة .

1- عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرار، دار الجامعة بيروت لبنان، 1998، ص 44.

2- عبد الباري دره، الإدارة الحديثة، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، الأردن، 1994، ص 63.

3- Thietart, Raymond Alain, **Le management**, Edition PUF, Paris, 1980, p : 49.

4- صبرينة شرافة، محاسبة التأمين كأداة لاتخاذ القرار، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2002/ 2003، ص 119.

إن نجاح متخذ القرار يتوقف على الكفاءة في عملية صنعه وليس على السلطة في اتخاذه، مما يتطلب ضرورة التمييز بين مضمون صنع القرار واتخاذه، فيقصد بالصنع مختلف المراحل التي يمر بها القرار بدءاً من تحديد المشكلة إلى غاية تحديد واختيار أفضل الحلول البديلة للمشكلة المطروحة، ويقوم بهذه العملية صنّاع القرار الذين يقومون بتجميع وتحليل آفة البيانات والمعلومات المختلفة، واستخراج المؤشرات والحقائق للوصول إلى وضع القرار المناسب. بينما يقصد باتخاذ القرار المرحلة النهائية التي تقوم على اختيار أحد البدائل المتاحة لحل المشكلة، ويقوم بهذه العملية متخذو القرارات الذين يملكون سلطة اتخاذ القرار ويسألون عن مدى صوابه وسلامته أمام الجهات المعنية.¹

2- أنواع القرارات الاستثمارية:

كل قرار استثماري يقوم به المستثمر يهدف من ورائه تعظيم الفوائد وتدنئه المخاطرة و من أجل تحقيق هذه الغاية يواجه المستثمر ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي:²

أ- قرار الشراء:

يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن قيمة الحالية لتدفقات النقدية المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية، تفوق القيمة السوقية الحالية لأصل مالي محل التداول، في هذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى مستثمر لاتخاذ القرار الشراء.

ب- قرار عدم التداول:

في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية لتدفقات النقدية المتوقعة في ضل المخاطرة، وفي خصم هذه الوضعية لا تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر، وبالتالي لا يقوم بأي قرار سواء شراء أو البيع.

ت- قرار البيع:

يلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية لأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية لتدفقات النقدية المتوقعة، في ضل المخاطرة. وبالتالي في هذه الحالة يرى المستثمر بأن الفرصة المواتية لتحقيق أرباح، وعندها يتخذ قرار البيع وينتظر وضعيات جديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق ليعيده من جديد اتخاذ القرار شراء أو عدمه وهكذا تدور الدورة الاستثمارية.

1- صبرينة شراقة، مرجع سابق، ص 119 .

2- احمد مصيبح، استثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2001-2002، ص: 42.

3- المبادئ التي تقوم عليها القرار الاستثماري:

حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

أ- مبدأ الاختيار:

يفترض في المستثمر الرشادة ومنه فإنه دائماً يبحث عن فروض استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلاً من توظيفها في أول فرصة تتاح له. ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالي كفاًه مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.¹

ب- مبدأ المقارنة:

إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة، حتى يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة و اختيار البديل الذي يناسبه، لا بد أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل و التقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.²

ت- مبدأ الملائمة:

كل مستثمر يتميز بخصائصه الذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة فيما يلي:³

- معدل العائد على الاستثمار.

- درجة المخاطرة التي يتصف بها.

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

ث- مبدأ التوزيع:

تختلف الأصول مالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على توزيع من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

المطلب الثاني: دور النسب المالية واستخدامها في اتخاذ قرار الاستثمار

الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرار في عمله، إضافة إلى إستخدامتها التي سنطرق إليها من خلال هذين الفرعين:

1- أحمد مصيبيح، مرجع سابق، ص 42 .

2- رمضان زياد، مبادئ الإستثمار المالي الحقيقي، دار وائب للنشر، عمان، الأردن 1998، ص: 39.

3- رمضان زياد، مرجع سابق، ص 29 .

1- دور النسب المالية في اتخاذ القرار:

تعرف النسب مالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلوماتين الخاصتين، أما بقائمة وهي تزود الآلات المعنية بالتحليل المالي (أي الفهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة)، وأما باعتمادها على تحليل كل معلومة على حدا.

ويقدم العدد الكبير لهذه النسب تحلل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات لو التعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن عدد النسب المالية يعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار.

- نسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان.

- نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة القرارات الاستثمارية والمالية.

- نسب النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة مالية وأتخاذ الإجراءات التصحيحية ، كما أنها تقيم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

2 استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار: تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها :

أ استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات:

بحيث يمكن للشركة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

ب استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام:

تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة .

وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية رأس المال العامل ثم التدفق النقدي الداخل رأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة رأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون، نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية، وبين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات فإذا كان اقتراح متشابهها للاستثمارات الحالية، فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية و أوراق القبض، والمخزون التي تساعدها على إتخاذ القرار المالي.

3- دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار:

إن كل تحليل للوضع المالي لمؤسسة ما ينطلق أساس من وثائقها المحاسبية، وباعتبار المؤسسة نظام مفتوح يتفاعل فيه جملة من العناصر المادية والبشرية تسمح بتحقيق الهدف المسطر ويتم هذا التفاعل من خلال تحليل الاستغلال الذي يحدد مسؤوليات و الوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة ويساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدة وتقييمها في نهاية الدورة ، وبالتالي يساعدنا على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كالتخلي عن منتج معين أو قرار زيادة منتج جديد أو التركيز على منتج معين يساهم بدرجة قوية في النتيجة، كما أنه يساعد على الرقابة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، فبالنسبة لتحليل الاستغلال التفاضلي كذلك له دور في اتخاذ القرارات منها:¹

- قرار التوسع في حجم الإنتاج.
- قرارات البيع.
- قرار التسعير.

كما يساعدنا تحليل الاستغلال في اتخاذ القرارات التخطيطية، حيث أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل فبذلك تكون التكلفة موضوع البحث مستقبلية أي متوقعة في المستقبل، كما أن التكلفة التفاضلية المناسبة لاتخاذ تكون متغيرة، فبالنسبة للقرار المرغوب اتخاذه بمعنى أن تترتب على قرار معين بذاته ولا تترتب على قرار بديل. القرارات التخطيطية قد تشمل على تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، ورغم ذلك فهذه العناصر في مجموعها لا بد أن ويمكن القول أن المعيار المناسب لحساب التكلفة لأغراض اتخاذ القرارات التخطيطية هو مدى ارتباط عنصر التكلفة المعين بالقرار، وبغض النظر عن كون هذا العنصر متغيراً أو ثابتاً من خلال ما قلنا نستنتج أن تحليل الاستغلال يمكننا من توقع التكاليف لأغراض القرارات التخطيطية.

4- الدراسة التطبيقية لاتخاذ القرارات *étude empirique sur la prise de décision*

نظراً لما يترتب من قرارات من أهمية وللدور الذي تلعبه في إدارة نشاطات المؤسسة باعتبارها الموجه والمؤشر لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة ويتوقف ذلك على اتخاذ القرارات الفعالة والرشيده بالاعتماد على مختلف الأساليب المتاحة والظروف الحديثة والمتطورة والفعالية بما أتن القرارات التي تهمننا لأن لها صلة بالتحليل المالي، ارتأينا أن نتناول القرارات المالية طويلة الأجل والقرارات المالية قصيرة الأجل².

أ- القرارات المالية قصيرة الأجل:

إذا كانت القرارات المالية طويلة الأجل دقيقة ومستقلة فإن القرارات المالية قصيرة الأجل مرتبطة تماماً، حيث أن استعمال الأموال قصيرة الأجل تجد مصادرها في أجل عمل دورة الاستغلال ونتاجة عن حجم النشاط، فالمخزونات ترتبط بطبيعة النشاط وأشكال السوق الأخرى إلى وظيفة الإنتاج والحقوق والديون ترتبط أيضاً بالسوق ولكن كل هذه الاستعمالات هي نتيجة استعمال طاقة الإنتاج الناشئة عن قرار طويل الأجل

¹ - منعم زميرير المونسي، " اتخاذ القرارات الإدارية" دار اليازوري للنشر، عمان، 1998، الطبعة الأولى، ص 13.

1 - منعم زميرير المونسي، مرجع سابق ص 13 .

وشروط تغطية هذه الاحتياجات تعتمد أيضا على قرار طويل الأجل. ومن أهم هذه القرارات توظيف السيولة أي استخدامها، التنازل عن الحقوق بمعنى خصم تجاري، الاقتراض عن طريق ديون المورد واللجوء إلى القروض البنكية، فالقرارات قصيرة الأجل كثيرة وهي قرارات مكملة للقرارات طويلة الأجل. وحتى تكون القرارات المتخذة ذات فعالية وناجحة لا بد من تزويد متخذيها بمعلومات على قدر من الدقة والوضوح، وأن تقوم بالخصائص المتعلقة بالمشكلة وتحليلها وتحديد المؤشرات الأخرى التي ترتبط بها.

وبما أن المعلومات التي يحتاجها القرار يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة فإنه من مهمة الإدارة تنويع هذه المعلومات واختبار مدى صحتها، حتى يمكن الاستفادة منها ثم نقوم بحفظها وتخزينها بطريقة تسح باسترجاعها بسرعة وتوزيعها إلى مراكز صنع القرار، ومن الخصائص الواجب توفرها في المعلومات هي أن تكون منسقة ومرتبطة بالحالة التي يتخذ فيها القرار كما تكون ذات ثقة عالية وصياغة محكمة، وأهم من كل هذا أن تكون تكاليف إعدادها معقولة بحيث الفائز من استعمالها تكون أكبر من تكاليف تحضيرها.

ب- القرارات المالية طويلة الأجل:

وتتعلق هذه القرارات بنشاطات المؤسسة طويلة الأجل ومن أهم هذه القرارات: قرار الاستثمار فالمؤسسة تقوم بعملية الاستثمار، تتوقع بذلك أن المشروع سيعود عليها بأرباح خلال عدة سنوات متتالية، ولذلك تقوم بالمخاطرة بين المشاريع المتاحة وهذا على ضوء الربح المتوقع لكل مشروع، كون قرار الاستثمار يتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلا ويلازمها لفترة طويلة من الزمن فتتطلب اتخاذها بأحسن أسلوب. حيث لا يتقرر الاستثمار إلا بأخذ إمكانية تمويله في الحسبان، وكذلك تكلفة التمويل بالمقارنة مع المردودية المنتظرة.

إن الفصل بين القرار التمويلي لمشروع وقراره الاستثماري يؤكد كون القرار الاستثماري يهمل التمويل بالديون في بعض الأحيان إلا أن القرار التمويلي هو قرار استثماري مدعم بأسلوب تمويلي بالديون لأنه يعمل على تعديل مردودية الاستثمار، يفاضل بين مختلف موارد التمويل أي بين عدة قرارات تخص التمويل بالديون. وخلاصة القول أن قرار الاستثمار هو من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة لارتباطها بنشاط مستقبلي وأن آثارها تبقى ملازمة للمؤسسة لفترة طويلة من الزمن، هذا ما يتطلب إحسان اتخاذ كل قرار استثماري مهما كان نوعه. ولقد قمنا في دراستنا التطبيقية إلى البحث عن أهم العوامل المتحكمة في قرار الاستثمار و ذلك من خلال قياس أثرها باستخدام النسب والمؤشرات المالية .

المطلب الثالث: دور المؤشرات التوازن المالي في اتخاذ قرار الاستثمار

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات الاستثمارية والرامي أساسا إلى صحة الوضع المالي الذي يجعل المؤسسة مطمئنة وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ استراتيجيتها، كما يضمن سلامة القرارات الاستثمارية.

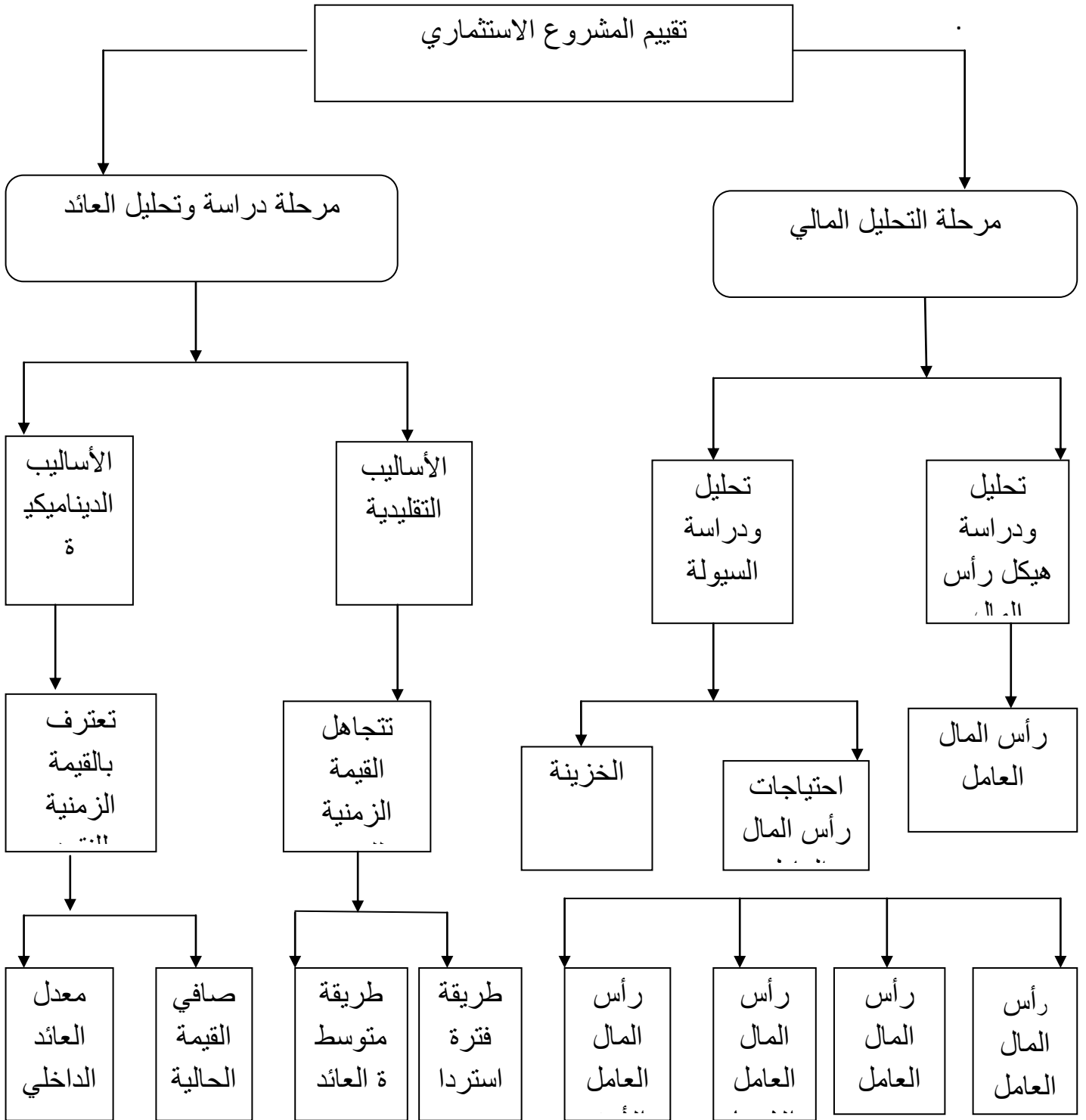
لذا فإن دوره في اتخاذ القرارات الرشيدة يستوجب توفير كما معتبرا من المعلومات وكذا استعمال تقنيات حديثة وأساليب تسيير فعالة والتعرف على طرق التمويل وكذا مواطن القوة لتعزيزها ومراكز الضعف لتفاديها ولا يتم هذا إلا من خلال جمع، تبرير، تنظيم، تحليل المعلومات المتعلقة والمؤثرة على الذمة المالية للمؤسسة.

1- دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار:

إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقييم لأداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرارات التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول السيولة المؤسسة وحول الهيكل مالي للمؤسسة فإنها تساعد على لاتخاذ القرارات الاستثمارية كما هو موضح في الشكل:¹

1- عبد الغفار حنفي ، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص53

الشكل رقم (1): مراحل تقييم المشروع الاستثماري



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على حنفي عبد الغفار ص 22

2- مراحل تقييمها :

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وان الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته

(أ) **تحليل السيولة:** يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الاستثمار.

(ب) **تحليل هيكل رأس مال:** يهدف هذا التحليل التعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل.¹

المبحث الثالث: الدراسات السابقة**المطلب الأول: الدراسة المحلية**

1- دراسة الحسيني 1995: قام الدراسة صادق محمد حسين الحسيني ، 1995 ، وهي بعنوان " الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي " ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كافة الاتجاهات المعاصرة والتطورات المختلفة التي حدثت في كل جانب من جوانب التحليل المالي ، إلى جانب إبراز الطاقات الخلاقة لهذا الفرع الهام من فروع المعرفة في خدمة ككل وخدمة كل جهة من الجهات المعنية والمستفيدة منه .

وقد ناقش الباحث في هذه الدراسة الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي التي اشتملت على جوانبه المختلفة ، مفهومه ونطاقه، وأهدافه ، وأساليبه ومدخلاته والجهات المعنية به وبمخرجاته ، ثم دراسة وتحليل مدى اتساق هذه الاتجاهات المعاصرة وتجانسها وآفاق تطورها ، وتوضيح ما إذا كانت كل من هذه الاتجاهات تتعكس على الجوانب الأخرى . وقد قام الباحث بعرض الاتجاهات المعاصرة لتفعيل شيء يسهم بدفع عجلة التنمية ، ومعاونة كل الأطراف المستخدمة في ترشيد عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات. وقد لخصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات نذكر منها:

- أن أهم الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي أصبح يركز على دوره في خدمة متخذ القرار عن طريق إمداده بالمعلومات الكافية والمتنوعة والمفيدة والملائمة لمساعدته في اتخاذ القرار الرشيد ورسم أفضل السياسات.

- إن استخدام النسب المحاسبية قد أصبح من الأمور النهائية والمألوفة والضرورية، بحيث يمكن القول انه لا يتصور تحليل بيانات ومعلومات أي منشأة بدون استخدام النسب .

- أن المدخل الحديث للتحليل المالي يعامل القوائم المالية كنظام أساسي للمعلومات لترشيد اتخاذ القرارات أكثر منها كأداة لتقييم الأداء.

- وقد أكدت الدراسة على ضرورة استخدام مجموعة متعددة ومتنوعة من الوسائل العلمية للتحليل المالي، وعدم الإقتصار على وسيلة واحدة .

1- حنفي عبد الغفار، مرجع سابق، ص 243.

- إن من الاتجاهات المعاصرة والهامة ، أنه لم تعد القوائم المالية هي المدخلات الوحيدة لعملية التحليل المالي، بل هناك ضرورة للاهتمام بالمعلومات الأخرى المالية وغير المالية، الداخلية أو الخارجية، وبالتالي ضرورة الاهتمام بمصادر هذه المعلومات وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة لعملية الربط بين المستخدمين وخاصة المحللين الماليين.

2- دراسة أ. موسى بن منصور 2010 : دور التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات من خلال توضيح كيفية مساهمته في تقدير قيمة الشركات الداخلة في الاندماج و كيفية تسوية قيمة الصفقة، فكانت إشكالية البحث كالتالي: ما هو الدور الأساسي لتحليل المالي باعتباره إحدى أهم أدوات التسيير و الإدارة المالية في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات،

فتوصل الباحث إلى أن قرار الاندماج بين الشركات قرار استثماريا إذ أن شراء شركة لشركة ما أو الاتحاد معها أو السيطرة عليها يعني استثمارا بالنسبة للشركة الباقية وتنفيذه يتطلب تطبيق نفس المبادئ الأساسية لأي قرار استثماري خاصة فيما يتعلق بربحية والعائد و التكلفة فضلا على أن شراء شركة جديدة يعني الأخذ بعين الاعتبار قرار الشركة المشترية و نتيجة قرارها هي الأخرى. وعلى هذا الأساس فإن اتخاذ قرار الاندماج يتطلب تحري الدقة والحيطه و الحذر، وهنا يظهر الدور الريادي لتحليل المالي، حيث يعمل على ترشيد اتخاذ قرار الاندماج من خلال المساهمة في أصعب خطوة و هي عملية التقييم. فضلا عن تحديد الطريقة الأكثر ملائمة في تسديد قيمة الصفقة.

المطلب الثاني: الدراسة الأجنبية

1- دراسة (El-Dalabeeh, 2013) بعنوان:

"The Role of Financial Analysis Ratio in Evaluating Performance- Case Study: National Chlorine industry"

"دور نسب التحليل المالي في تقييم الأداء دراسة حالة :الشركة الوطنية لصناعة الكلورين"
هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المحاسب الإداري في تقييم أداء الشركات من خلال استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم أداء الشركة الوطنية لصناعة الكلورين المساهمة العامة المحدودة. اعتمد المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على تحليل البيانات المالية لمدة خمس سنوات باستثناء عام 2003 ، في هذه الدراسة، وتم تطبيق التحليل الأفقي، العمودي وتحليل النسب المالية، والتي كانت الأكثر شيوعا بين 2003-2008 .

وخلصت الدراسة إلى أن وجود محاسب مسؤول لتحليل البيانات المالية للشركة الوطنية لصناعة الكلورين المحدودة يؤدي إلى تحديد وتفسير الانحرافات والنتائج المتطرفة غير مرغوب فيها .ومن خلال تدريب الموظفين، فمن الممكن استخدام أساليب أخرى لتحليل الانحرافات التي تساعد في تقييم أداء الشركة من خلال التعرف على أسباب هذه الانحرافات.
كما أوصى الباحث بإنشاء إدارة مستقلة للمحاسبة الإدارية في الشركة لتقييم أدائها من خلال تحليل

الانحرافات ومعالجتها وتوفير الموظفين المؤهلين علمياً وعملياً للقيام بهذا العمل للشركة.

2- دراسة 1996 Carr tomkins

بعنوان: قرارات الاستثمار الاستراتيجي: أهمية التحليل إدارة التكلفة الاستراتيجية المقارنة لـ 51 شركة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة و ألمانيا :هدفت الدراسة إلى تقييم الأهمية النسبية لأساليب التحليل المالي في مقابل أساليب التحليل الاستراتيجي في ممارسة العملية عند اتخاذ قرار الاستثمار الاستراتيجي، من خلال عينة مقارنة 51 شركة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا. وطبقت الدراسة على قطاع صناعة السيارات الذي يتميز باستخدامه للأساليب الحديثة في التصنيع، ولوجود مواقف تنافسية متعددة على مستوى هذه الصناعة. واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل المقارن، وركزت الدراسة على أساليب تقييم المشاريع التالية: أسلوب صافي القيمة الحالية، أسلوب فترة الاسترداد، أسلوب معدل العائد على الاستثمار، كأمتثلة على مدى استخدام أساليب تقييم المشاريع بالشركات. واستخدمت أساليب التحليل الاستراتيجية التالية: سلاسل القيمة الزمنية، تحليل مسببات التكلفة، تحليل الميزة التنافسية، تحليل المنافس، تحليل القوى الخمس لبور تر، وتحليل السوق. وخلصت الدراسة إلى أن أساليب التدفقات النقدية المخصومة بحاجة إلى تدعيم عن طريق استخدام أساليب التحليل الاستراتيجي ، وأن المعرفة المتراكمة والخبرة الشخصية لها تأثير عند اتخاذ قرار الاستثمار الاستراتيجي ، والاختلاف في استخدام الأساليب بين الشركات في كل من ألمانيا وانجلترا والولايات المتحدة يرجع إلى تباين بيئة القرار، وهياكل الشركات، ومراكزهم المالية، وأوصت الدراسة إلى تدعيم أساليب التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أساليب التحليل الاستراتيجي وزيادة المعرفة المتراكمة والخبرة الشخصية.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال الدراسات السابقة التي تناولت إحدى جزئيات الموضوع المتمثلة في تقديم معلومات كافية ومتنوعة لمستخدميها سواء كان للمديرين أو مستثمرين، وما يميز دراستي عن الدراسات السابقة أحصره في النقاط التالية:

أوجه التشابه :

- كلهما يقدم المعلومات الكافية والمتنوعة لمتخذي القرار .
- اعتمدت كل الدراسات على المنهج التحليلي والوصفي.
- اعتمدت معظم الدراسات على تحليل قوائم مالية.

أوجه الاختلاف :

- الاختلاف في الحدود الزمنية والمكانية.
- الاختلاف من حيث عينة الدراسة.
- الدراسات السابقة تعتمد على تطبيق بعض المعايير نذكر منها معيار الاسترداد ومعيار صافي القيمة الحالية.
- أما الدراسة الحالية تعتمد في تحليلها على بعض النسب والمؤشرات المالية.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل تمكنت من معرفة طبيعة التحليل المالي، بحيث تطرقت إلى عرض مختلف أنواعه و وظائفه و الأهداف التي يسعى لتحقيقها و التي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، و بالتالي أستطيع القول بان جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي ، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية.

أما تحليل التوازنات تكون لسنة واحدة أي ما يعرف بالتحليل الساكن، لكن هذا لا يعبر بصورة واقعية تماما عن تطورات الوضع المالي للمؤسسة ولزيادة التعمق أكثر لابد من التحليل الديناميكي الذي يعتمد على تحليل مختلف التدفقات في المؤسسة، ويميز بين التدفقات التي تؤثر على النتيجة ، والتدفقات التي تعتبر من قيم الأصول والخصوم والتي تتم دراستها من خلال جدول الموارد والاستخدامات، وأخيرا تلك التدفقات التي تكون في شكل مقبوضات ومدفوعات فعلية والتي تتم ترجمتها بواسطة جدول تدفقات الخزينة .

كما يمكن أن يستعين المسير المالي بالنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر باعتبارها وسيلة بسيطة وتعطي مؤشرات حول الأداء المالي للمؤسسة، وهناك عدد كبير من النسب المالية التي يمكن استعمالها، إلا أنها ليست كلها ذات معنى حيث يتفق معظم الباحثين أن النسب المالية الممكن استعمالها أساسا في نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية، نسب التوازن الهيكلي .



الفصل

الثاني: تقديم عام

للمؤسسة

الجزائرية لصناعة

الأنابيب الحلزونية

التمهيد:

إن موضوع التحليل الميزانية تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول، وما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية، ومن خلال عناصر الميزانية يمكن استخراج عدة مؤشرات ونسب مالية لتشكل علاقة في ما بينها، وبين عناصر الأصول من جهة وبين عناصر الخصوم من جهة أخرى، وعلاقة بين عناصر الأصول مع عناصر الخصوم من ثالثة، يمكن من خلالها استنباط وضعية مالية معينة، وبناء على هذه الوضعية يمكن اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة للمؤسسة .

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية :*ALFA PIPE*

تعتبر مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز من أهم المؤسسات بالجنوب الجزائري وذلك لكبر حصتها السوقية وارتفاع رقم أعمالها بالإضافة إلى حساسية النشاط الذي تعمل فيهو المحتكر من طرف الدولة وتعاملاتها مع الخارج، الأمر الذي دفع المؤسسة إلى استغلال كل طاقتها من اجل المحافظة على هذه المكانة ، ولمعرفة الظروف الأخرى التي تعمل من خلالها المؤسسة خصص هذا المبحث وفق ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: النشأة التاريخية للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALFA PIPE*

تمثل صناعة الحديد والصلب الركيزة الأساسية وتحديث الاقتصاد الوطني لما توفره من منتجات مصنعة أو شبه مصنعة ، تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة ، النقل ، البناء و في الصناعات الأخرى كالصناعة الميكانيكية و البترولية ن وزيادة على تثمين الثروات الطبيعية وتوفير فرص العمل ، ومن أهم مؤسسات هذه الصناعة نجد المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب *ALFA PIPE* والتي حصلت مؤخرا على شهادة الجودة المتمثلة في *ISO 9001* وشهادة جودة المنتجات البترولية *API-Q1* بالإضافة إلى السعي للتسجيل في المواصفة *ISO 14001* ، و تسجيلها في مواصفة *ISO 18001* الخاصة بنظام الرعاية الصحية والسلامة .

1- النشأة التاريخية للمؤسسة:

تعود نشأة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية *ALFA PIPE* إلى الشركة الوطنية للحديد والصلب *SNS* التي تعتبر أول شركة أسستها الجزائر في ميدان صناعة الحديد والصلب ، ولقد بدأت هذه الشركة نشاطها بعد الاستقلال وأخذت في التوسع خصوصا بعد إعادة تأميم الوحدتين *SOTUABL* و *ALTUMEL* وتمت عملية التأميم بعد إمضاء وثيقة التعاون التقني لثلاثة سنوات من عام 1968 إلى عام 1972 مع مؤسسة *VOLLOVEC* بغرض المساعدة في التسيير التقني ، كما تم إنشاء مركب الحجار الذي يعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الحديد والصلب في الجزائر .

وفي هذا الإطار إعادة هيكلة الشركة الوطنية للحديد والصلب *SNS* إلى عدة شركات وهي:

- شركة *SIDRE* التي تشرف على مركب الحجار بعناية .
- شركة *EMB* من اختصاصها صناعة منتجات الخاصة بالتغليف.
- شركة *ENIPL* تقوم بإنتاج الحديد الموجه للبناء والأشغال العمومية.
- شركة *ENGL* متخصصة في صناعة الغازات الصناعية .
- شركة *ANABIB* وهي الشركة الوطنية للأنابيب و تحويل المنتجات مختصة في إنتاج الأنابيب بمختلف أنواعها بالإضافة الى المنتجات المسطحة و زوايا الأنابيب الفلاحية (*PIOUUT*) ومختلف تجهيزات الري كنتيجة الطلب الداخلي

والخارجي على الحديد والصلب وفي هذه الفترة وخاصة في القطاع البترولي وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وبعد إصدار القانون رقم : 01/88 تمت إعادة هيكلة الشركة حتى أصبحت تسمى "المؤسسة العمومية الاقتصادية أنابيب" والتي استقلت بمجلس إدارة خاص و رأس مال تابع لدولة حيث تفرعت عنها عدة وحدات و هي:

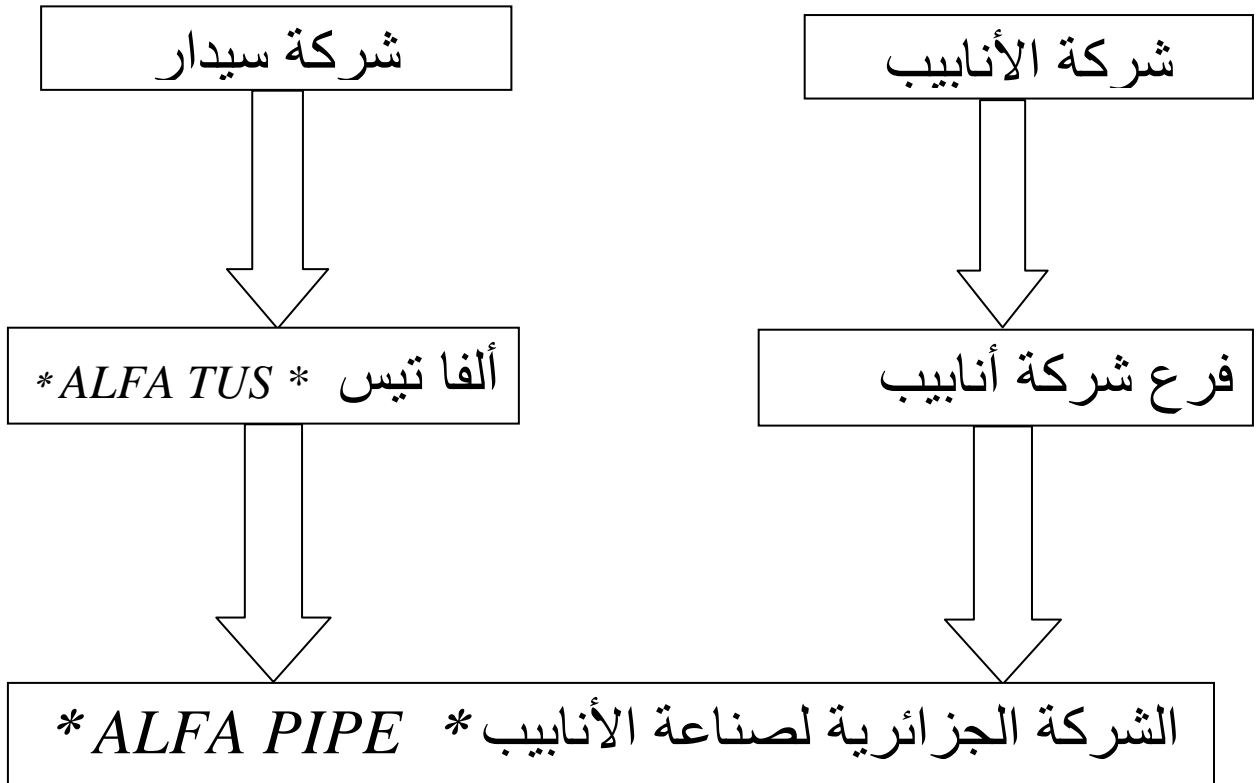
- وحدة أنابيب الغاز - تبسة - *TGT*.
 - وحدة الصفائح المفتوحة الناقلة للماء - وهران - *TON*.
 - وحدة الأنابيب الصغيرة - الرعاية *PTS*.
 - وحدة الأنابيب الكبيرة - الرعاية - *GTR*.
 - وحدة أنابيب و تجهيزات الري - برج بوعرييج - *TMIA*.
 - وحدة الأنابيب الحلزونية بغرداية *TUSGH* ، و التي صارت بعد ذلك تسمى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للأنابيب الناقلة للغاز *PIPE GAZ*.
- وفي إطار إعادة الهيكلة لسنة 2000 تم تقسيم هذه الوحدات إلى مدرجات مشكلة لمجمع أنابيب هي:

- مديرية غرداية *PIPE GAZ*
 - مديرية الرعاية *TUPELONGITUDINAL* وتضم وحدتي *GTR* و *PTS*.
 - مديرية الثالثة تضم كل من تبسة ، وهران ، برج بوعرييج.
- هذا فيما يخص شركة الحديد و الصلب بصفة عامة ومختلف فروعها أهم محطات مسارها الإنتاجي. وأما عن مؤسستنا محل الدراسة فقد تم إنشاؤها بغرداية سنة 1974 برأس مال قدره (7.000.000.000 دج) وقد تم إنجاز هذه الوحدة على يد الشركة الألمانية (*HOCH*) بالمنطقة الصناعية بنورة و التي تبعد 10 كلم عن وسط الولاية وتتربع علة مساحة 23000 متر مربع و 969 عامل ، كما قامت بتقديم مساعدة لها لمدة 10 سنوات بعد تسليمها للمشروع ، وقد مرت هذه الوحدة بعدة مراحل إلى أن أصبحت مؤسسة اقتصادية مستقلة والتي سوف نوضحها فيما يلي:

- في 05 نوفمبر 1983: تم إعادة هيكلتها حسب الجريدة الرسمية رقم 46 بتاريخ 13/11/1983 م
- في سنة 1986: تم إنشاء ورشة التغليف بالزفت في إطار توسيع نشاطها.
- في سنة 1992 انقسمت وحدة غرداية إلى وحدتين هما:
- وحدة الأنابيب والخدمات القاعدية *ISP* والتي كانت تضم حوالي 390 عامل.
- وحدة الخدمات المختلفة *UPD* والتي كانت تضم حوالي 350 عامل.
- وفي سنة 1993 تم إنشاء ورشة الحديد للتغليف الخارجي للأنابيب بمادة البوليتيلان .
- وفي سنة 1994 تم ضم الوحدتين الجديديتين نظرا لفشل التسيير في وحدة الخدمات المختلفة وبعدها أعيدت الوحدة إلى حالتها السابقة أصبحت تسمى وحدة الأنابيب الحلزونية والخدمات القاعدية.

- وفي سنة 2000 م: وبعد إعادة الهيكلة للمجموعة أصبحت الوحدة عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية تحمل اسم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز * PIPE GAZ * مستقلة ماليا و تابعة إداريا لمجمع الأنابيب * GROOP ANABIB *
- في 20 جافني 2001 م: تحصلت مؤسسة الأنابيب على شهادة الجودة العالية ISO 9001 وعلى شهادة المعهد الأمريكي البترولي APIQ 1
- في 15 أوت 2003 م: تم تجديد هذه الشهادة من طرف المختصة بعد إعطاء ملاحظات على ما يجب تغييره في المؤسسة للمحافظة على هذه الشهادة وقامت بمراقبة مدى دقة المؤسسة في الالتزام بهذه الملاحظات بعد سنتين عند تجديد الشهادة في المرة الثانية .
- في سنة 2006 : فكرت المؤسسة * PIPE GAZ * في مشروع الشراكة مع مؤسسة أنابيب غاز بالرعاية * ALFA TUS * لزيادة رأس مالها.
- في سنة 2007 م: يوضح اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس:

الشكل(2) يوضح اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مصلحة المستخدمين

وتعتبر وحدة أنابيب الغاز * ALFA PIPE * بغيرداية وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى و يكون الإنتاج فيها حسب الطلبات و إبرام العقود كما تسعى إلى جلب المستثمرين الصغار لاستغلال الفضلات والمهمات قصد التخلص منها وتوفير السيولة المالية.

تقوم هذه المؤسسة بصناعة الأنابيب الخاصة بنقل المحروقات وخاصة البترول والغاز، إضافة إلى الأنابيب الخاصة بنقل المياه، عن طريق تحويل المادة الأولية والمتمثلة في لفائف الحديد الخام بالدرجة الأولى والتي تحصل عليها إما من مجمع الحديد و الصلب بالحجار أو عن طريق استيراد من ألمانيا أو فرنسا أو اليابان مروراً بثلاث ورشات وهي على الترتيب:

- **ورشة الإنتاج:** والتي تحوي أربع آلات للإنتاج، وينتج عنها منتج نصف مصنع وأحياناً يكون تام الصنع إن كانت الطلبية تتطلب ذلك.
- **ورشة التغليف الخارجي:** وهي الورشة المختصة بالتغليف الخارجي بمادة البوليثلان، ينتج عنها منتج نصف مصنع ويكون تام بالنسبة للأنابيب الموجه لنقل البترول .
- **ورشة التغليف الداخلي:** ويكون التغليف بطلاء غازي إذا كان الأسلوب موجه لنقل المحروقات، وطلاء المائي إن كان موجه لنقل المائي.

تشتغل المؤسسة بطاقتها الكاملة عن طريق 04 مناوبات بأسلوب عمل مستمر وبدون عطل إن كانت الطلبيات بالحجم الكبير، أما إن كانت غير ذلك فتشغل المؤسسة بجزء من طاقتها باستخدام مناوبتين فقط بأسلوب عمل مستمر يكفي للإيفاء بالطلبية ، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمؤسسة حوالي 120 ألف طن، وأما الصافية فتبلغ 100 ألف طن، ويتراوح حجم الأنبوب المصنوع من 508 ملم الى 1625 ملم وطوله من 07 أمتار الى 13 متر.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية و الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة:

1- الأهمية الاقتصادية للمؤسسة:

إن الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسة تتمثل في الدور الاقتصادي الذي تلعبه على مستوى المحلي أو الوطني أو حتى الدولي وذلك من خلال ما يلي:

- المساهمة في تدعيم عدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة و الري، وقطاع المحروقات، فهي تتعامل مع كل من سوناطراك و سونلغاز ومحاور الرش الخاصة بقطاع الري الخ، حيث تقوم بتغطية حوالي 60 % من احتياجات السوق الوطنية.
- على الصعيد الداخلي فهي تساهم في تشغيل حوالي 930 عامل ما يعني امتصاص جزء من البطالة الموجودة على مستوى المنطقة، والتشغيل يشمل جميع المستويات كسائقين و رجال الأمن الداخلي للمؤسسة، والمسيرين، العمال داخل الورشات المهندسين الخ

كما تساهم في فك العزلة عن مناطق الجنوب بصفة عامة ومنطقة غرداية بصفة خاصة، ومما يزيد من فعالية دورها موقعها الاستراتيجي والقريب من أهم مناطق الحقول البترولية كحاسي الرمل و حاسي مسعود و عين أميناس.

• المساهمة في زيادة إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تقوم بدفعها الى مصلحة الضرائب التابعة للولاية

• أما على مستوى الصعيد الدولي لعبت وما زالت تلعب دورا فعالا في نشر السمعة الحسنة على مستوى الجودة منتجات المؤسسات الوطنية وخاصة بعد تحصلها على شهادتي ISO 9001 و APIQ1 وعملها على التسجيل في شهادة الإيزو 14001 من خلال العمل على تحقيق متطلبات

نظام الإدارة البيئية والمراجعة البيئية مع تنفيذها لنظام الرعاية الصحية والسلامة البيئية HSE.

2- الأهداف الإستراتيجية :

تعد الأهداف الإستراتيجية سببا لتمييز المؤسسة واستمرارها ودفعها نحو البقاء ، من هذه الأهداف التي تبنتها المؤسسة وتسعى الى تحقيقها بكل ما لها من طاقة :

- المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية (قطاع المحروقات و الري).
- السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب والتكوين المستمر.
- تخفيض التكاليف لتتمكن من بيع منتجاتها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية وبالتالي تحقيق معدلات الربحية المطلوبة.
- العمل على تخفيض الديون لتفادي العوائق الناجمة عنها.
- المساهمة في تنمية المنطقة ، والعمل على امتصاص البطالة وذلك بخلق مناصب شغل جديدة.
- تطبيق مقاييس الجودة العالمية لمنتجاتها.
- العمل على الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من أجل اكتساب التكنولوجيا الجديدة في مجال عملها.
- المساهمة في التنمية الوطنية وذلك من خلال تمويل الخزينة العمومية.
- محاولة كسب مستثمرين أجانب من خلال التسويق الالكتروني.
- العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة في مجال تخصصها.
- توفير رؤوس الأموال الأجنبية (العملة الصعبة).
- إيجاد أسواق داخلية و خارجية لتصريف منتجاتها وللحصول على المادة الأولية.

يقوم بإعدادها المدراء التنفيذيون وذلك بالتنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي:

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات وكذا توزيع المهام ن وهذا من أجل المساعدة على الرقابة والتنظيم من جهة و التسيير الحسن لمختلف العمليات والأنشطة من جهة أخرى ،

بالإضافة إلى محاولة التنسيق بين مختلف الوظائف لبلوغ الأهداف ، وسنحاول من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة أنابيب الناقل للغاز * ALFA PIPE * (انظر الملحق رقم 1).

التطرق لمختلف المديرية والدوائر و المصالح المكونة لها الموضحة على النحو التالي:

♦ **الرئيس المدير العام:**

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ، المسؤول عن إستراتيجياتها العامة ، يعمل على التنسيق بين جميع المديرية لتحقيق الأهداف العامة ، يصدر الأوامر ويتخذ القرارات اللازمة وهو الواصل بين المؤسسة ومجموعة أنابيب التابعة لها إداريا .

♦ **مساعدو المدير العام:**

■ **مساعد المدير العام للأمن:**

وهو الشخص المختص بتوفير الأمن الداخلي اللازم للمؤسسة وعمالها، يسهر على تطبيق قواعد الأمن، مسؤول على التعرف على أي دخيل للمؤسسة، له جميع الوسائل التي تمكنه من ذلك، مع تفويض من قبل الإدارة العامة باتخاذ القرارات الخاصة بمجال عمله وله فريق عمل تابع له يساعده على القيام بهذه الوظائف.

■ **مساعد المدير العام لمراقبة الجودة :**

وهو الذي يسهر على تطبيق كل المواصفات العالمية للجودة على جميع الأعمال التي تقام في المؤسسة، بمراقبة مدى تطبيق المديرية المختلفة للتعليمات الواجب إتباعها للقيام بعملها، والحرص على أن يكون مقرات العمل مؤهلة للقيام بذلك العمل.

■ **مساعد المدير العام لمراقبة التسيير :**

وهو المسؤول عن مراقبة المديرية المختلفة في المؤسسة ومدى احترامها لتحقيق أهدافها وتتبع الانحرافات أثناء حدوثها للتقليل من الأخطار التي يمكن أن تنتج عنها ، خاصة المحاسبة العامة والمالية .

■ **مساعد المدير العام القانوني:**

وهو الذي من اختصاصه جميع المعاملات القانونية المتعلقة بالمؤسسة كالعقود المبرمة مع المؤسسات الأخرى، الإنشاءات الجديدة ، مختص بحل المنازعات و القضايا المرفوعة في المحكمة سواء مع المؤسسات الأخرى أو مع المؤسسة و موظفيها.

■ **مساعد المدير العام للمراجعة :**

المديرية:

1. **المديرية الفنية:** ولها دور مهم يتمثل في:

- تحديد مواصفات المواد الأولية وقطع الغيار .
- تعمل على تصليح الإعطاب على مستوى الآلات أو وسائل النقل.
- تقوم بإنتاج بعض أنواع قطع الغيار الخاصة بالطلبية المقدمة للمؤسسة ، كما أنها مسؤولة عن جميع عمليات الرقابة لضمان جودة منتجات المؤسسة تشمل دائرة الإنتاج التغليف دائرة الصيانة دائرة رقابة النوعية مصلحة البرمجة ،مديرية الموارد البشرية .. تهتم هذه المديرية بمختلف الشؤون

العاملين خاصة الإدارية و الاجتماعية منها حيث تقوم بالسهر و الإشراف على مختلف عمليات التوظيف و التكوين التأهل و التحفيز الترقية و توزيع الأجور و المكافآت و العطل الوضعية الاجتماعية اتجاه الضمان الاجتماعي كما تقوم بإعداد التقارير التي تتعلق بتطور عدد العمال و معدل دورانهم و الغيابات و..... الخ. و تحرص أيضا على ربط العمل بالمؤسسة أكثر فأكثر و ذلك على أساس المعلومات المحصلة من مختلف المديریات الأخرى يلخص هذا كله ضمن مهمة كل دائرة من دوائر المديریات التالية:

- ❖ **دائرة المستخدمين:** حيث تسهر على كل ما يرتبط بالمستخدمين و المشاكل و النزاعات التي تواجههم كما تقول بالإعداد و التخطيط للسياسات المتعلقة بالأفراد و تميمتهم و الإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع دوائر الأخرى.
- ❖ **دائرة التسيير:** تسهر على السير الحسن للعمل في المؤسسة و ذلك بتسيير كل ما يتعلق بالعمال من خلال العمل على راحتهم و الحفاظ على أمنهم و حقوقهم.
- ❖ **دائرة الاعلام الآلي:** تتكفل بمختلف العمليات المرتبطة بالجانب الإداري للعاملين من جداول و وثائق إدارية و ما شابه.

2. **مديرية التموين:** تعتبر هذه المديرية بمثابة الوسيط بين المؤسسة و المورد حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير سواء كان محليا أو أجنبيا لتوريد، ما تحتاج إليه (مواد أولية، مواد ولوازم، قطع الغيار..... الخ) وذلك بعد إعداد برامج التموين و تحديد الاحتياجات العامة و المختلفة للمؤسسة كما تعمل على التسيير الحسن لعمليات الاستيراد و كل ما يتعلق بها إضافة الى حرصها على التسيير الأمثل للمحزونات و تضم هذه المديرية:

- ❖ **دائرة الشراء:** تهتم بشراء كل المواد التي تحتاج إليها المؤسسة بناء على طلب مركز التخزين أو أي جهة من الجهات الأخرى الممثلة في إحدى المديریات و الملفات أو البرامج الخاصة بالمشتريات.

3. **مديرية المالية:** تعد من المديریات الرئيسية و ذلك لان عملها حساس نوعا ما إذا ما قورن بباقي المديریات الأخرى، إذ تهتم بمختلف العمليات المالية، و المحاسبية حسب طبيعتها، و ذلك من خلال تحليل مختلف الحسابات و مراقبة جميع التصريحات المالية، كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر و التسجيلات المحاسبية، إضافة إلى القيام بإعداد مختلف الميزانيات و مراقبتها، وهذا كله بهدف تحديد الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة و متابعة سير النشاط فيها و تضم هذه المديرية الدوائر التالية:

- ❖ **دائرة المحاسبة العامة:** تقوم هذه الدائرة بتسجيل العمليات المحاسبية (شراء و بيع) التي تقوم بها المؤسسة في إطار ممارسة نشاطها و من ثم مراقبتها

❖ **دائرة الخزينة:** تقوم هذه الدائرة بالتكفل بكل ما يهم المصالح المالية للمؤسسة و نعمل على حفظ التوازن المالي لها.

4. **المديرية التجارية:** و تعتبر بمثابة الوسيط بين المؤسسة و الزبون، حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير على الصفقات التي تريد إبرامها معه فيما يخص الطلبيات، السعر و الوقت..... الخ ذلك بعد الاطلاع على العرض المقدم من طرفه و دراسته، كما تعمل على تلبية اكبر عدد ممكن من الطلبيات، إضافة إلى الاهتمام بكل ما يتعلق بعمليات البيع و التسويق المرتبطة بالمنتوج و هذا بالتنسيق مع مختلف المديريات الأخرى، تضم دائرتين هما:

❖ **دائرة التجارة:** تشرف على العمليات المتعلقة بمتابعة عمليات البيع الخاصة بالمنتوج من بداية التعاقد وحتى خروجه من المؤسسة.

❖ **دائرة التسويق:** تعد الأساس في عمليات التعاقد وإعداد الصفقات، إذ إن عملها يتركز على عرض وإشهار وترويج المنتج لتلقي الطلبات من الزبائن، ومن ثم العمل على دراستها لتحديد بنود الاتفاق كالمدة والسعر، المواصفات المطلوبة، هذا في حالة ما إذا تم هذا الأخير فعلا، إضافة إلى هذا فإن مهمتها الرئيسية تتمثل في القيام بمختلف عمليات التسويق والتعاقد مع الزبائن حتى يصل المنتج النهائي إليهم بالمواصفات المطلوبة.

الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز الشكل رقم (3)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مصلحة المستخدمين.

المبحث الثاني: استخدام بعض النسب ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية

تطرقنا من خلال استخدام بعض النسب والمؤشرات ودورها في اتخاذ قرار استثمار إلى ثلاثة مطالب وهي :

المطلب الأول: عرض و تحليل الميزانية المالية المختصرة بواسطة النسب المالية:

من خلال عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة تطرقت إلى حساب مختلف المؤشرات المالية وهي على النحو التالي :

**1- عرض الميزانية المختصرة لسنة (2015- 2016- 2017) -
- الجدول رقم (1) الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنوات (2015-2016-2017)**

سنوات/أصول	2015	2016	2017
الأصول الثابتة	2 647 152 878	2 703 522 143	3 343 426 836
قيم الاستغلال	1 267 012 908	2 521 071 832	1 758 712 075
قيم قابلة للتحصيل	531 779 991	389 272 561	73 000 356
القيم الجاهزة	534 779 991	389 272 561	73 000 351
الأصول المتداولة	5 034 013 559	6 026 944 588	3 386 418 246
مجموع الأصول	8 283 299 513	8 926 088 235	7 477 314 870

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

- الجدول (2) الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنوات (2015 - 2016 - 2017)

السنوات	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	4 173 267 317	583 003 800	2 088 104 825
الديون طويلة الأجل	1 905 766 046	1 951 841 427	1 894 270 468
الأموال الدائمة	6 079 033 363	2 534 845 227	3 982 375 293
الديون قصيرة الأجل	1 602 133 075	6 195 621 505	2 747 469 789
خصوم جارية	2 204 266 150	6 391 243 010	3 494 939 578
مجموع الخصوم	8 283 299 513	8 926 088 235	7 477 314 870

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

- الجدول (3) حساب أنواع رأس المال العامل لسنة (2015- 2017 - 2018)

البيان /السنوات	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	6 079 033 363	2 534 845 227	3 982 375 293
الأصول الثابتة	2 647 152 878	2 703 522 143	3 343 426 836
رأس المال العامل الدائم	3 431 880 485	-168 676 916	6 389 48 457
الأموال الخاصة	4 173 267 317	583 003 800	2 088 104 825
الأصول الثابتة	2 647 152 878	2 703 522 143	3 343 426 836
رأس المال العامل الخاص	1 526 114 439	-2 120 518 343	-1 255 322 011
الأصول المتداولة	3 386 418 246	6 026 944 588	3 386 418 246
رأس مال العامل الإجمالي	3 386 418 246	6 026 944 588	3 386 418 246
الديون طويلة الأجل	1 905 766 046	1 951 841 427	1 894 270 468
الديون قصيرة الأجل	1 602 133 075	6 195 621 505	2 747 469 789
رأس المال العامل الأجنبي	3 507 899 121	8 147 462 932	4 641 740 257

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الميزانيات المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

- بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

من خلال الجدول ألاحظ أن رأس المال العامل الدائم في سنة 2016 سالب أما في سنة 2017 كان موجب خلال فترة الدراسة انخفض في سنة الثانية وارتفع في السنة الثالثة و هذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة و قدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

ألاحظ قيمة رأس العامل الخاص في سنة 2015 موجب و سنة 2016 سالب وسنة 2017 سالبة خلال فترة الدراسة و هذا يدل على مدى قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة من الاعتماد على ديون طويلة الأجل و بالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر خارجية و هو مؤشر سلبي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

في سنة 2017 تعتمد المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بالاعتماد على الديون طويلة الأجل و بالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر خارجية و هو مؤشر سلبي للمؤسسة على التبعية للأطراف الخارجية.

- رأس المال العامل الإجمالي:

إن القيمة المعتمدة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على عدم امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

- رأس المال العامل الأجنبي:

إن القيمة المرتفعة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة تتبعية مالياً أي تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المرتفعة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة.

- حساب الاحتياج في رأس المال العامل:

جدول رقم (4) حساب احتياج رأس المال العامل

السنوات / البيان	2015	2016	2017
القيم للاستغلال	1 267 012 908	2 521 071 832	2 622 574 114
القيم القابلة لتحصيل	531 779 991	389 272 561	73 000 356
ديون طويلة الأجل	1 905 766 046	1 951 841 427	2 747 469 789
احتياج في رأس مال العامل	1 099 136 076	1 403 549 535	1 587 645 274

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الميزانيات المالية.

ألاحظ من الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل السنوات ومنتزيدة، وهذا راجع إلى الزيادة في كل من احتياجات التمويل وموارد التمويل.

- حساب الخزينة الصافية للمؤسسة:

الجدول (5) حساب الخزينة الصافية للمؤسسة:

السنوات / البيان	2015	2016	2017
FR	3 431 880 485	-168 676 916	638 948 457
BFR	1 099 136 076	1 403 549 535	1 587 645 274
TR	2 332 744 409	-1 572 226 451	-948 696 817

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

ألاحظ من الجدول أن الخزينة في سنة 2015 كانت موجبة أما خلال سنتين 2016-2017 كانت سالبة وهي وضعية غير جيدة للمؤسسة بحيث نلاحظ انخفاض قيمة الخزينة في سنة 2016 وذلك راجع إلى انخفاض في القيم الجاهزة خلال تلك السنة، ثم انخفضت في سنة 2017 وذلك راجع إلى انخفاض في القيم الجاهزة خلال تلك السنة.

ومن خلال النتيجة المتحصل عليها في سنة 2015 يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال فقط بل والاستفادة من الفائض الحاصل تلك سنة وذلك من خلال زيادة استثماراتها ولكن سنة 2016 و 2017 يجب عليها التوجه نحو الديون بأنها لا تستطيع تمويل دورة الاستغلال في تلك فترة.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية

من خلال هذا المطلب سأنتقل إلى تحليل الميزانية المالية بواسطة بعض النسب المالية وهي على النحو التالي :

1- نسب هيكل المالي

الجدول رقم (6) نسب الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية :

النسب	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول ثابتة	2.30	0.94	1.19
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	1.58	0.22	0.62
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة /مجموع الخصوم	0.50	0.67	0.28

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانيات المالية

- نسبة التمويل الدائم:

ألاحظ أن النسبة في سنة 2016 لا تفوق الواحد خلال سنة الدراسة وهذا يدل على وجود رأس مال عامل سالب فهذا يدل أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل. وفي سنة 2017 كانت نسبة تفوق واحد وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب وبالتالي تضمن المؤسسة هامش أمان عن المخاطر من الاتجاه إلى الديون الأخرى طويل الأجل، وبالتالي تضمن توازن بين التمويل والاستثمار، وقد عرفت هذه النسب تذبذبات في السنوات المدروسة.

- نسبة التمويل الذاتي:

ألاحظ أن تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة لم تجاوزت 100 % خلال سنوات الدراسة وبالتالي فإن الأموال الخاصة لم تغطي مجموع الصول الثابتة وهذا يدل على أن المؤسسة لم تتمتع بالاستقلالية المالية.

- نسبة الاستقلالية المالية:

ألاحظ أن المؤسسة قد سجلت نسب على التوالي 0.50 و 0.67 و 0.28 لم تفق 1 (الواحد) وذلك لم تستطيع المؤسسة أن تخدم ديونها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما تمكنت المؤسسة من أن تتعامل بشكل مرن مع الدائنين سواء عند الاقتراض أو عند تسديد الديون، ولكن إذا كانت هذه النسبة كبيرة وتتجاوز 1 فهذا يعني أن المؤسسة تعاني من مديونية كبيرة ولا يمكن لها أن تحصل على تمويل إضافي عن طريق الاقتراض إلا بواسطة إعطاء ضمانات.

إن الهدف من هذه النسبة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية بمعنى أن لا يفوق مجموع ديونها حجم رؤوس الأموال الخاصة، أي أن يكون ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها أكثر من مقرضيها.

2- نسبة السيولة:

الجدول رقم (7) حساب نسب السيولة للمؤسسة:

البيان	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	أصول الجارية / الخصوم الجارية	2.28	0.94	0.97
نسبة السيولة السريعة	القيم قابلة لتحقيق / الخصوم الجارية	0.24	0.61	0.02
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجارية / الخصوم الجارية	0.24	0.06	0.02

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانيات المالية

- تحليل نسبة السيولة العامة:

تبين هذه النسب 2.28 و 0.94 و 0.97 المبينة في الجدول مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها في سنوات الثلاثة و هذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل، وهذا يدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة.

هذه النسبة تؤكد سيولة معتبرة للمؤسسة، لكن مقابل ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة (أكثر من 3 مرات خلال سنوات محل الدراسة) يعني أن الديون قصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول الجارية، وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز.

- تحليل السيولة المختصرة:

ألاحظ من الجدول أن نسبة السيولة السريعة ارتفعت سنة 2016 بـ 0.61 وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة القيم الجاهزة في تلك السنة، ثم انخفضت سنة 2017 بـ 0.02 وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض قيمة القيم الجاهزة في هذه السنة.

- تحليل السيولة الجاهزة:

ألاحظ أن نسبة السيولة الحالية للمؤسسة تقدر ما بين 0.24 و 0.06 و 0.02 على التوالي وهي نسبة منخفضة مقارنة مع النسبة النموذجية 0.2 و 0.6 وهذا يعني أن المؤسسة لم تحتفظ بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

3- نسب النشاط:

جدول رقم (8) حساب نسب النشاط للمؤسسة :

النسب	العلاقة	2015	2016	2017
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال/مجموع الأصول	0.91	0.95	0.93
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/ الأصول الثابتة	1.50	1.60	1.30
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال/الأصول المتداولة	%0.70	%0.69	%0.74
متوسط فترة التحصيل	360/معدل دوران الحسابات المدينة	145 يوم	140 يوم	162 يوم
متوسط فترة الدفع	360/معدل دوران الحسابات الدائنة	130 يوم	139 يوم	160 يوم

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانيات المالية

- تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

هذا المقياس (معدل دوران إجمالي أصول) يوضح قدرة الأصول على توليد الإيرادات بمعنى كل 1 دينار مستثمر في مؤسسة سنة 2016 يولد 0.95 دينار وهذا يدل على كفاءة المؤسسة و إدارة ممتلكاتها بمستوى جيد من طاقتها إنتاجية، في سنة 2017 انخفضت نسبة إلى 0.93 وهذا يدل على انخفاض أداء المؤسسة مقارنة بالسنوات السابقة.

توضح هذه النسب مدى نشاط الأصول مؤسسة ومقدرتها على توليد المبيعات باستخدام إجمالي أصول الشركة.

- تحليل معدل دوران الأصول الثابتة:

هذا المقياس يوضح مدى قدرة المؤسسة على استخدام أصولها الثابتة، أما بالنسبة لسنة 2016 يقدر معدل 0.60 وهذا ما يدل على أن كفاءة الإدارة في استغلالها أمثل لأصول الثابتة، أما في سنة 2017 انخفضت النسبة إلى 0.30 يجب توخي الحذر في موافقة على أي إنفاق رأسمالي جديد قد يطلبه رجال الإنتاج. وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح المؤسسة.

- تحليل معدل دوران الأصول المتداولة:

يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0.70 و 0.74 خلال سنوات الدراسة وهو معدل منخفض وقد يكون راجع إلى سوء تسيير المخزون.

- تحليل فترة التحصيل والساد:

ألاحظ أن فترة التحصيل مرتفعة عن فترة الدفع وهذا ما يعبر عن عدم قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل.

4- نسب المردودية:
جدول رقم (9) : حساب المردودية المالية

البيان /السنوات	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	4 173 267 317	583 003 800	2 088 104 825
الأموال الخاصة	4 173 267 317	583 003 800	2 088 104 825
المردودية المالية	1	1	1

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانيات المالية

التعليق :

ألاحظ أن النتيجة الصافية تساوي أموال الخاصة وهذا يدل على أن المردودية المالية للمؤسسة جيدة.

5) المردودية الاقتصادية :
الجدول رقم (10) حساب المردودية الاقتصادية

البيان / السنوات	2015	2016	2017
نتيجة الاستغلال بعد الضرائب	4 177 925 809	581 554 639	2 088 104 825
الأصول الاقتصادية	7 861 166 438	8 730 466 732	6 729 845 082
المردودية الاقتصادية	53%	7%	31%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانيات المالية

التعليق:

ألاحظ أن معدل المردودية الاقتصادية انخفض سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث انخفض من 53 إلى 7

وهذا نتيجة لانخفاض نتيجة الاستغلال، بينما ارتفعت سنة 2017 إلى نسبة 31 تزامنا مع ارتفاع نتيجة

الاستغلال وزيادة الأصول الاقتصادية.

6) الرافعة المالية:
الجدول رقم (11) حساب الرافعة المالية

البيان / السنوات	2015	2016	2017
المردودية المالية	100%	100%	100%
المردودية الاقتصادية	53%	7%	31%
الرافعة المالية	47%	93%	69%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الميزانيات المالية

التعليق:

ألاحظ أن اثر الرافعة المالية موجب خلال سنوات الدراسة وهذا راجع لكون نسبة المر دودية الاقتصادية، تقل عن نسبة المر دودية المالية وفي سنة 2016 بلغت أعلى نسبة مسجلة خلال سنوات الدراسة قدرت ب 93 فسلوكها يتبع سلوك المر دودية الاقتصادية والمر دودية المالية.

المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج

من خلال هذا المطلب سأطرق إلى تحليل جدول حسابات النتائج وهو على نحو التالي :

1- تغير القيمة المضافة:

جدول رقم (12) تغير القيمة المضافة

البيان / السنوات	2015	2016	2017
القيمة المضافة	7 312 420 573	2 610 427 287	3 422 624 060
قيمة التغير		-4 704 993 286	812 196 773

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جدول حسابات النتائج

التعليق:

من خلال الجدول ألاحظ أن القيمة المضافة انخفضت خلال سنة 2016 بقيمة 4 704 993 286- ثم ارتفعت بقيمة 812 196 773 سنة 2017 وهذا راجع إلى ارتفاع الإنتاج المباع والإنتاج المخزن.

2- نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال:

جدول رقم (13) نسبة القيمة المضافة في رقم الأعمال

النسبة / السنوات	2015	2016	2017
القيمة المضافة	7 312 420 573	2 610 427 287	3 422 624 060
رقم الأعمال	18 154 475 045	6 540 144 839	8 368 947 938
النسبة	0.40	0.39	0.41

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جدول حسابات النتائج

التعليق:

ألاحظ أن نسبة القيمة المضافة على رقم الأعمال موجبة خلال سنوات الدراسة، أما في سنة 2016 انخفضت النسبة بقيمة 0.39 وهذا راجع إلى نقصان في القيمة المضافة ورقم الأعمال خلال فترة الدراسة، أما في سنة 2017 ارتفعت النسبة بقيمة 0.41 وهذا راجع إلى الزيادة في القيمة المضافة ورقم الأعمال خلال فترة الدراسة.

3- نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة:

جدول رقم (14) نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة

البيان / السنوات	2015	2016	2017
مصارييف المستخدمين	-1 808 000 445	-1 696 667 533	-1 150 517 528
القيمة المضافة	7 312 420 573	2 610 427 287	3 422 624 060
النسبة	-0.25	-0.65	-0.34

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جدول حسابات النتائج
التعليق :

ألاحظ أن نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة سالبة خلال سنوات الدراسة بقيمة 0.25- و 0.65- و 0.34- وهد يدل على نقصان في القيمة المضافة .

4- نسبة الإهتلاكات والمثونات على القيمة المضافة

جدول رقم (15) نسبة الإهتلاكات على القيمة المضافة

البيان / السنوات	2015	2016	2017
مخ.اهتلاكات والمثونات	-1 307 437 653	-894 254 097	-53 790 130
القيمة المضافة	7 312 420 573	2 610 427 287	3 422 624 060
النسبة	-0.18	-0.34	-0.02

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جدول حسابات النتائج
التعليق:

ألاحظ أن نسبة الإهتلاكات والمثونات في القيمة المضافة سالبة خلال السنوات الدراسة بقيمة 0.18- و 0.34- و 0.02- تدريجيا خلال سنوات الدراسة وهذا نتيجة الانخفاض الكبير في الإهتلاكات والمثونات الناتج عن الانخفاض الكبير في حجم الاستثمارات.

5- تغير الفائض الإجمالي للاستغلال

جدول رقم (16) تغير الفائض الإجمالي للاستغلال

البيان/السنوات	2015	2016	2017
إجمالي فائض الاستغلال	5 290 660 365	829 924 643	2 186 485 049
تغير في إجمالي فائض الاستغلال		-4 460 735 722	1 356 560 406

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جدول حسابات النتائج

التعليق :

من خلال الجدول ألاحظ أن قيمة إجمالي فائض الاستغلال كان منخفض خلال سنة 2016 بقيمة 4 460 735 722 - نتيجة لانخفاض نفقات المستخدمين وانخفاض في القيمة المضافة وفي سنة 2017 ارتفاع إلى 1 356 560 406 وهذا نتيجة ارتفاع القيمة المضافة و ارتفاع نفقات المستخدمين.

6- نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال:

جدول رقم (17) نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال

البيان / السنوات	2015	2016	2017
إجمالي فائض الاستغلال	5 290 660 365	829 924 643	2 186 485 049
رقم الأعمال	18 154 475 045	6 540 144 839	8 368 947 938
النسبة	0.29	0.13	0.26

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جدول حسابات النتائج.

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث ألاحظ أن النسبة موجبة وهذا يعني أن نسبة مساهمة إجمالي فائض الاستغلال في رقم الأعمال جيدة حيث أنها انخفضت سنة 2016 بنسبة 0.13 مقارنة بسنة 2015 بنسبة 0.29 وهذا راجع إلى انخفاض في إجمالي فائض الاستغلال ثم ارتفع سنة 2017 بنسبة 0.26 وهذا نتيجة الزيادة الغير كافية في إجمالي فائض الاستغلال.

7- تغير نتيجة الاستغلال:

جدول رقم (18) تغير نتيجة الاستغلال

البيان / السنوات	2015	2016	2017
نتيجة الاستغلال	4 256 227 234	645 226 271	2 128 725 048
تغير نتيجة الاستغلال		-3 611 000 963	1 483 498 777

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على جدول حسابات النتائج.

التعليق:

ألاحظ أنه في سنة 2016 انخفضت نتيجة الاستغلال بقيمة 3 611 000 963 - دج وهذا راجع إلى انخفاض نفقات المستخدمين والضرائب والرسوم والمصاريف المالية ولكن نتيجة الاستغلال ارتفعت سنة 2017 بقيمة 1 483 498 777 دج وهذا راجع إلى ارتفاع في القيمة المضافة و نفقات المستخدمين والضرائب والرسوم والمصاريف المالية خلال فترة الدراسة .

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستي لحالة الوضعية المالية للشركة الوطنية لصناعة أنابيب وذلك استنادا إلى الوثائق والمعلومات المقدمة حيث قمت بإعداد الميزانية المالية لسنوات 2015 - 2016 - 2017 والتي على أساسها قمت بحساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وهذا ما أمكنني من استنتاج العديد من النتائج حول النشاط المالي للمؤسسة من أهمها:

- لم تحقق المؤسسة توازنات مالية خلال السنتين، حيث كانت الخزينة سالبة وهذا ما يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنتين وهذا راجع إلى لانخفاض في قيم جاهزة.
- المؤسسة الوطنية لصناعة أنابيب تسير في مسار غير جيد وهذا من خلال النتائج المحققة.



الخاتمة

الخلاصة:

لكل بداية نهاية فمن خلال البحث و الاطلاع على المراجع تمت معالجة موضوع دور التحليل المالي في اتخاذ قرار الاستثمار فقمنا بجمع بين الدراسة النظرية من جهة ، و الدراسة الميدانية من جهة أخرى ، توصلنا إلى أن للتحليل المالي أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة فهو الذي يحدد أداة التي من خلالها يستطيع المسير المالي تشخيص السياسة المالية المتبعة ، وتوجيه انتباه إلى نقاط الحساسية التي تستوجب الدراسة و اتخاذ القرارات الاستثمار لازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة ، و المتمثلة في تعظيم الثروات وتحقيق التوازن المالي لها ، ومن بين النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات:

- يعتبر التحليل المالي من أهم الركائز أساسية لاتخاذ قرار الاستثمار .
- يعتمد التحليل المالي بالدرجة الأولى على النسب ومؤشرات لتحليل القوائم المالية.

نتائج المستخلصة من الدراسة :

من خلال الدراسة التي قمت بها في مؤسسة أنابيب توصلت إلى بعض النتائج وهي:

- أن قيم الاستغلال أكبر من القيم الجاهزة وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الاحتفاظ الكبير بالمخزونات.

- أن رأس مال عامل الدائم موجب في سنتين (2015 - 2017) أي حققت المؤسسة التوازن المالي وهذا يدل على أن الأموال الدائمة مولت الأصول الثابتة ، أما في سنة (2016) كان رأس المال عامل الدائم سالب وهذا يدل على أن مؤسسة لم تستطع أن تمول أصولها الثابتة.

- أن رأس المال العامل الأجنبي تزايد في سنة (2016) ، مما يدل على أن المؤسسة مهتمة بالاحتفاظ بالسيولة أجنبية أما في سنة (2017) إنخفض رأس مال العامل الأجنبي، وهذا يدل أن مؤسسة غير مهتمة بالسيولة الأجنبية.

- المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطها على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى.

- المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

- أن الخزينة موجبة في سنة (2015) وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة تلك سنة أما في

سنتين (2016 - 2017) كانت سالبة وهذا يدل على وضعية غير جيدة للمؤسسة.

التوصيات البحث:

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا الموضوع أقترح بعض التوصيات:

- على المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم أعمالها.
- على المؤسسة بزيادة استثماراتها المالية.

أفاق البحث:

حاولت في هذا البحث إبراز دور التحليل المالي في اتخاذ قرار الاستثمار للمؤسسة ومن خلاله أقترح بعض المواضيع يمكن تناولها وتكون مكملة لهذا البحث.

- ما هي الأداة الأكثر استعمالا في التحليل المالي ؟
- ما الفائدة المرجوة من التحليل المالي ؟

المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1- أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، ط4، عمان 1998، ص11 زيدان رمضان.
- 2- أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع 2010 عمان ص 49.
- 3- أحمد توفيق جميل "الإدارة المالية" درا النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، سنة 1980 ، ص.25
- 4- احمد مصيبح، استثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2001-2002، ص:42.
- 5- الأساليب الحديث للتحليل المالي و إعداد الموازنات لأغراض التخطيط و رقابة، ص.11
- 6- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر 2001، ص148 .
- 7- إسماعيل عرجاجي: اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر 2001، ص.148
- 8- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، إدارة المالية دار وائل للنشر وتوزيع عمان، 2011، ص281 ص 290.
- 9- براهيم سليمان و دويدي إبراهيم، التحليل مالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم التجارية أكلي محمد أو حاج البويرة، 2014/2015، ص 55.
- 10- الزغبيني (هيثم محمد)، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص167 .
- 11- د. فايز سليم حداد ، الإدارة المالية، كلية إدارة الأعمال، قسم التمويل ، الجامعة الأردنية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة 1431 هـ، 2010 م، ص 72.
- 12 - صبرينة شراقة ،محاسبة التأمين كأداة لاتخاذ القرار، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2002/ 2003، ص119.
- 13- علي فضالة أبو الفتوح: التحليل المالي وإدارة الأموال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص51.

- 13-عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (الاتجاهات المعاصرة)، 2008، ص 19.
- 14-عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص 119- 120 .
- 15-عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرار، دار الجامعية بيروت لبنان، 1998، ص 44.
- 16- عبد الباري دره، الإدارة الحديثة، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، الأردن، 1994، ص 63 .
- 17- مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة 2010 م - 1431 هـ ص 232-233.
- 18- محمد محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم أداء والتنبؤ بالفشل، عمان، مؤسسة الوراق، 2004، ص 104 .
- 19- مبارك لسوس، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 51 .
- 20- منعم زمير المونسي، " اتخاذ القرارات الإدارية" دار اليازوري للنشر، عمان، 1998، الطبعة الأولى، ص 13.
- 21- رمضان زياد، مبادئ الإستثمار المالي الحقيقي، دار وائب للنشر، عمان، الأردن 1998، ص: 39.
باللغة الأجنبية :
- 1 - Thietart, Raymond Alain, **Le management** , Edition PUF, Paris, 1980, p : 49.
- 2- Pierre Canson, la gestion financière de l'entreprise "5ème édition dunoud Paris 1979.

الملحق رقم (01) : الميزانية المالية، جانب الأصول لسنة 2015

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:07/02/2018 9:56

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		2 195 859 292,68	2 101 442 964,23	94 416 328,45	
Autres immobilisations corporelles		2 620 771 724,72	1 831 439 842,93	789 331 881,79	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		1 392 673 276,08		1 392 673 276,08	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		71 030 000,00	70 000 000,00	1 030 000,00	
Impôts différés actif		369 701 392,03		369 701 392,03	
TOTAL ACTIF NON COURANT		6 650 035 685,51	4 002 882 807,16	2 647 152 878,35	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		3 819 621 722,17	586 371 060,90	3 233 250 661,27	
Créances et emplois assimilés					
Clients		718 184 214,75	185 118 154,25	533 066 060,50	
Autres débiteurs		1 603 982 962,63	878 972 743,14	725 010 219,49	
Impôts et assimilés		8 936 627,63		8 936 627,63	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		533 749 990,55		533 749 990,55	
TOTAL ACTIF COURANT		6 684 475 517,73	1 650 481 850,29	5 034 013 559,44	
TOTAL GENERAL ACTIF		13 334 511 203,24	5 653 364 657,45	7 681 166 437,79	

الملحق رقم (02) : الميزانية المالية، جانب الخصوم لسنة 2015

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:07/02/2018 9:56

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		4 173 267 316,96	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		4 173 267 316,96	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		111 769 051,60	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		1 793 996 994,07	
TOTAL II		1 905 766 045,67	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		526 343 409,66	
Impôts		10 779 048,00	
Autres dettes		1 065 010 617,50	
Trésorerie passif			
TOTAL III		1 602 133 075,16	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		7 681 166 437,79	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (03) : جدول حسابات النتائج لسنة 2015

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:07/02/2018 9:56

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		18 154 475 045,33	
Variation stocks produits finis et en cours		-534 715 813,44	
Production immobilisée		9 757 937,13	
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		17 629 517 169,02	
Achats consommés		-9 811 854 197,74	
Services extérieurs et autres consommations		-505 242 398,64	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-10 317 096 596,38	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		7 312 420 572,64	
* Charges de personnel		-1 808 000 445,39	
Impôts, taxes et versements assimilés		-213 759 762,62	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		5 290 660 364,63	
Autres produits opérationnels		19 535 039,02	
Autres charges opérationnelles		-2 633 855,12	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 307 437 653,30	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		256 103 338,89	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		4 256 227 234,12	
Produits financiers		113 089 938,45	
Charges financières		-191 391 363,57	
VI-RESULTAT FINANCIER		-78 301 425,12	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		4 177 925 809,00	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-4 658 492,04	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		18 018 245 485,38	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-13 844 978 168,42	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		4 173 267 316,96	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		4 173 267 316,96	

الملحق رقم (04) : الميزانية المالية، جانب الأصول لسنة 2016

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:07/02/2018 9:58
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		2 331 386 412,05	2 241 352 294,08	90 034 117,97	94 416 328,45
Autres immobilisations corporelles		2 492 852 062,44	1 802 824 716,89	690 027 345,55	789 331 881,79
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		1 550 705 127,31		1 550 705 127,31	1 392 673 276,08
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		71 605 000,00	70 000 000,00	1 605 000,00	1 030 000,00
Impôts différés actif		371 150 552,57		371 150 552,57	369 701 392,03
TOTAL ACTIF NON COURANT		6 817 699 154,37	4 114 177 010,97	2 703 522 143,40	2 647 152 878,35
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		3 483 612 829,18	365 407 640,09	3 118 205 189,09	3 233 250 661,27
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 898 293 202,50	145 014 831,18	1 753 278 371,32	533 066 060,50
Autres débiteurs		1 635 550 494,09	882 247 199,09	753 303 295,00	725 010 219,49
Impôts et assimilés		14 490 166,00		14 490 166,00	8 936 627,63
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		387 667 566,59		387 667 566,59	533 749 990,55
TOTAL ACTIF COURANT		7 419 614 258,36	1 392 669 870,36	6 026 944 588,00	5 034 013 559,44
TOTAL GENERAL ACTIF		14 237 313 412,73	5 506 846 881,33	8 730 466 731,40	7 681 166 437,79

الملحق رقم (05) : الميزانية المالية، جانب الخصوم لسنة 2016

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:07/02/2018 9:58

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		583 003 799,94	4 173 267 316,96
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		583 003 799,94	4 173 267 316,96
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		111 769 051,60	111 769 051,60
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		1 840 072 375,43	1 793 996 994,07
TOTAL II		1 951 841 427,03	1 905 766 045,67
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		381 879 285,76	526 343 409,66
Impôts		23 033 320,00	10 779 048,00
Autres dettes		5 810 708 898,67	1 065 010 617,50
Trésorerie passif			
TOTAL III		6 195 621 504,43	1 602 133 075,16
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		8 730 466 731,40	7 681 166 437,79

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (06) : جدول حسابات النتائج لسنة 2016

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:07/02/2018 9:58

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		6 540 144 838,63	18 154 475 045,33
Variation stocks produits finis et en cours		-403 662 691,85	-534 715 813,44
Production immobilisée		5 581 578,02	9 757 937,13
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		6 142 063 724,80	17 620 517 169,02
Achats consommés		-3 167 920 857,58	-9 811 854 197,74
Services extérieurs et autres consommations		-363 715 579,82	-505 242 398,64
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-3 531 636 437,40	-10 317 096 596,38
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		2 610 427 287,40	7 312 420 572,64
Charges de personnel		-1 696 667 532,53	-1 808 000 445,39
Impôts, taxes et versements assimilés		-83 835 112,21	-213 759 762,62
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		829 024 642,66	5 290 660 364,63
Autres produits opérationnels		16 732 824,22	19 535 039,02
Autres charges opérationnelles		-11 625 682,64	-2 633 855,12
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-694 254 096,70	-1 307 437 653,30
Reprise sur pertes de valeur et provisions		704 448 583,07	256 103 338,89
V- RESULTAT OPERATIONNEL		641 226 270,61	4 256 227 234,12
Produits financiers		32 795 746,74	113 089 938,45
Charges financières		-93 467 377,95	-191 391 363,57
VI-RESULTAT FINANCIER		-63 671 631,21	-78 301 425,12
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		581 554 639,40	4 177 925 809,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 449 160,54	-4 658 492,04
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIREs		6 806 040 878,83	18 018 245 485,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIREs		-6 313 037 078,89	-13 844 978 168,42
VIII-RESULTAT NET DES ACTI /ITES ORDINAIREs		583 003 799,94	4 173 267 316,96
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		583 003 799,94	4 173 267 316,96

الملحق رقم (07) : الميزانية المالية ، جانب الأصول لسنة 2017

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:07/02/2018 10: 0

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		2 333 669 688,85	2 243 974 832,37	89 694 856,48	90 034 117,97
Autres immobilisations corporelles		2 516 046 671,11	1 853 992 309,07	662 054 362,04	690 027 345,55
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		2 218 628 564,72		2 218 628 564,72	1 550 705 127,31
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		71 898 500,00	70 000 000,00	1 898 500,00	1 605 000,00
Impôts différés actif		371 150 552,57		371 150 552,57	371 150 552,57
TOTAL ACTIF NON COURANT		7 511 393 977,25	4 167 967 141,44	3 343 426 835,81	2 703 522 143,40
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 922 011 955,33	365 407 640,09	1 556 604 315,24	3 118 205 189,09
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 075 647 670,83	145 014 831,18	930 632 839,65	1 753 278 371,32
Autres débiteurs		1 695 144 669,88	882 247 199,09	812 897 470,79	753 303 295,00
Impôts et assimilés		15 181 764,02		15 181 764,02	14 490 166,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		71 101 855,93		71 101 855,93	387 667 566,59
TOTAL ACTIF COURANT		4 779 087 915,99	1 392 669 670,36	3 386 418 245,63	6 026 944 588,00
TOTAL GENERAL ACTIF		12 290 481 893,24	5 560 636 811,80	6 729 845 081,44	8 730 466 731,40

الملحق رقم (08) : الميزانية المالية ، جانب الخصوم لسنة 2017

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:07/02/2018 10: 0

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		2 088 104 824,74	583 003 799,94
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		2 088 104 824,74	583 003 799,94
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		111 769 051,60	111 769 051,60
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		1 782 501 416,47	1 840 072 375,43
TOTAL II		1 894 270 468,07	1 951 841 427,03
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		472 307 864,55	361 879 285,76
Impôts		11 501 162,00	23 033 320,00
Autres dettes		2 263 160 742,08	5 810 708 898,67
Trésorerie passif			
TOTAL III		2 747 469 788,63	6 195 621 504,43
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		6 725 845 031,44	8 730 466 731,40

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (09) : جدول حسابات النتائج لسنة 2017

ALFAPIPE GHARDAIA

EDITION_DU:07/02/2018 10: 0

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		8 368 947 937,91	6 540 144 838,63
Variation stocks produits finis et en cours		-774 282 654,29	-403 662 691,85
Production immobilisée		5 095 825,34	5 581 578,02
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 690 587 138,40	6 142 063 724,80
Achats consommés		-3 895 466 725,62	-3 167 920 857,58
Services extérieurs et autres consommations		-281 670 322,85	-363 715 579,82
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-4 177 137 048,47	-3 531 636 437,40
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		3 422 624 060,49	2 610 427 287,40
Charges de personnel		-1 150 517 527,68	-1 696 667 532,53
Impôts, taxes et versements assimilés		-85 621 483,96	-83 835 112,21
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 186 485 048,85	829 924 642,66
Autres produits opérationnels		5 501 304,42	16 732 824,22
Autres charges opérationnelles		-9 471 174,70	-11 625 682,64
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-53 790 130,47	-894 254 096,70
Reprise sur pertes de valeur et provisions			704 448 583,07
V- RESULTAT OPERATIONNEL		2 126 725 048,10	645 226 270,61
Produits financiers		6 052 781,25	32 795 746,74
Charges financières		-6 683 004,61	-90 457 377,93
VI-RESULTAT FINANCIER		-620 223,36	-63 671 631,21
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		2 088 104 824,74	581 554 639,40
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			1 449 160,54
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 611 325 194,63	6 896 040 878,83
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-5 523 220 369,89	-6 313 037 078,89
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 088 104 824,74	583 003 799,94
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 088 104 824,74	583 003 799,94